

مهمّة قيد الإنجاز:
تطوير قوات الأمن في
جنوب السودان
حتى فبراير/شباط ٢٠١٢

بقلم جون أ. سنودن

حقوق الطبع والنشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مسح الأسلحة الصغيرة - معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية، جنيف، ٢٠١٢

طبعة أولى/يونيو/حزيران ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا المطبوع أو حفظه في نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون إذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الإصدار التي تخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي:

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202, Geneva, Switzerland

تحرير: إميل ليبيرن
تحضير النسخة: كلار ني تشونغاييلي
تدقيق اللغة: دونالد ستراكمان

طبع في أوبتما وبالاتينو من قبل ريتشارد جونز (rick@studioexile.com)

طباعة Nbmedia في جنيف - سويسرا

رقم الإيداع الدولي 978-2-9700816-1-6 ISBN

المحتويات

٤	مصطلحات ومختصرات
٥	الموجز التنفيذي
٨	١. تقييم الظروف لعملية تطوير قوات الأمن
٨	التحديات الأمنية الخارجية
١٠	التحديات الأمنية الداخلية
١١	الانعكاسات بالنسبة إلى إصلاح القطاع الأمني
١٣	٢. تطوّر بنية الأمن القومي
١٣	التطوّرات القائمة على السياسات
١٥	التطورات القائمة على الأحداث
١٧	٣. التطورات في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والحاجة إلى «تحوّل في العقلية»
١٧	التغييرات التنظيمية
١٨	الرواتب وحجم القوات
١٩	هيكلية الشعبة/القطاع
٢١	الأفاق المتاحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
٢٢	تغيير العقليات/التحوّل العقائدي
٢٥	٤. تطوير جهاز شرطة جنوب السودان: ما هي الأولويات الملحة؟
٢٥	الأصول والهيكلية الأولية
٢٦	حجم القوات والتجنيد
٢٦	القيادة والرواتب
٢٨	التنظيم
٢٩	التخطيط لعملية التحول
٣١	المساعدة الدولية
٣٢	سوء السلوك
٣٤	٥. أدوار القوات المنظمة الأخرى: قوة احتياطية؟
٣٤	مصلحة السجون
٣٦	مصلحة الحياة البرية في جنوب السودان
٣٨	الخلاصة
٤٠	الهوامش
٤٥	قائمة المراجع

مصطلحات ومختصرات

COGS	رئيس الأركان العامة
CPA	اتفاق السلام الشامل
DCOGS	نائب رئيس الأركان العامة
DDR	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
DIGP	نائب المفتش العام للشرطة
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية
GoS	حكومة السودان
GoSS	حكومة جنوب السودان
IGP	المفتش العام للشرطة
JIU	الوحدة المشتركة المتكاملة
JOC	مراكز العمليات المشتركة
LRA	جيش الرب للمقاومة
NISS	جهاز الأمن والمخابرات الوطنية
NSS	جهاز الأمن الوطني
RSS	جمهورية جنوب السودان
SAF	القوات المسلحة السودانية
SPLM/A	الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان
SPLM-N	الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال
SSDF	قوات دفاع جنوب السودان
SSDM/A	الحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان
SSDP	خطة تنمية جنوب السودان
SSLM/A	حركة/جيش تحرير جنوب السودان
SSPS	جهاز شرطة جنوب السودان
SSR	إصلاح القطاع الأمني
SSWS	مصلحة الحياة البرية في جنوب السودان
UNISFA	قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي
UNMIS	بعثة الأمم المتحدة في السودان
UNMISS	بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

الموجز التنفيذي

تشكّل هذه الورقة بحثاً وتحليلاً للأوضاع التي كانت سائدة بحلول ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٢. فهي لا تأخذ بعين الاعتبار التطورات اللاحقة، بما في ذلك استيلاء الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) على منطقة هجليج في أبريل/نيسان ٢٠١٢، أو ما ترتب على هذا الاستيلاء من آثار.

إن قوات الأمن التابعة لحكومة جنوب السودان (GoSS) ملتزمة بعمليتي إصلاح وتطوير ترميان إلى تحسين قدراتها للتمكن من التصدي للتهديدات الحالية والناشئة، في حين تواجه نقصاً في الموارد وضغوطاً متزايدة لكي تكون أكثر مهنية وأقل كلفة وخاضعة للمساءلة. تشكّل أهداف واستراتيجيات وخطط الإصلاح والتطوير موضوع العديد من وثائق السياسات التي تمّ إعدادها في مرحلة ما قبل الاستقلال وما بعده. ومن التحديات الرئيسية التي ستواجه قوات الأمن هو النجاح في تنفيذ الإصلاحات وخطط التطوير بينما تدير في المقابل عمليات فعلية وتتعامل مع قضايا الإدارة التي تتزايد يوماً بعد يوم.

تستعرض ورقة العمل هذه التطور الذي حدث مؤخراً في صفوف قوات الأمن، خاصة خلال العامين الماضيين. وهي تنظر في التهديدات الحالية والناشئة، بما في ذلك الصراع على الحدود مع حكومة السودان (GoS) وقوات الميليشيات والقوات المشاركة بالوكالة والقتال العرقي الداخلي والخارجي وتماسك قوات الأمن. كما تبحث الورقة في التحديات التي تواجه عملية التطوير، بما في ذلك التنافس على الموارد والافتقار إلى القدرات الفردية. كما أنها تنظر في العقليات البالية والأولويات المتضاربة.

لا تزال قوات الأمن تتطور. لقد نشأ جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) الجديد ومصلحتنا السجون والحياة البرية نتيجة لاتفاق السلام الشامل (CPA) خلال العام ٢٠٠٥-٢٠٠٦. كما أن تشكيل جهاز الأمن الوطني (NSS) جاء نتيجة للانفصال عن جهاز الأمن والمخابرات الوطنية (NISS) التابع لسلطة الخرطوم في العام ٢٠١١. يمكن القول إن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لم يكن أبداً قوة حرب عصابات متماسكة بالمعنى الحقيقي. وهو يتطور حالياً، بدلاً من أن يتحوّل، إلى جيش مهني ذي تركيز تقليدي في محاولة لتلبية الاحتياجات الدفاعية للبلد الجديد. لقد كانت سلسلة القيادة هرمية الأوامر في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) خلال سنوات ما قبل اتفاق السلام الشامل (CPA) الهيكلية الوحيدة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن. وعلى الرغم من أن اتفاق السلام الشامل (CPA) يدعو إلى بنية متعددة الأجهزة وخاضعة لسيطرة الحكومة، مع رقابة مدنية، غير أنها لا تزال بعيدة المنال.

تبدأ ورقة العمل هذه بلمحة عامة عن التهديدات الخارجية والداخلية التي تواجه حكومة جنوب السودان (GoSS) اعتباراً من أوائل العام ٢٠١٢. وهي تستعرض التحديات التي تواجه قوات الأمن من حيث النوع (تهديدات تقليدية، حركات تمرد، تهديدات أمنية داخلية) وتحديات المكان والجغرافيا.

كما تتناول المشاكل المتعلقة بتماسك القوات الأمنية الناجمة عن سياسة الإدماج السائدة والمخاطر الكامنة.

ثم تنتقل الورقة إلى تحليل تطور هيكل اتخاذ القرارات الأمنية وتطور قوات الأمن، خاصة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وجهاز شرطة جنوب السودان (SSPS). وهي تركز على تطوّر التنظيم والمفاهيم والقوة والتكوين والموازنات والأفراد والمساءلة عن المعدات. كما تنطوي على تقييم للتطورات التي شهدتها قوات الأمن بالمقارنة مع عدد من وثائق السياسات والخطط التي تمّ إعدادها من أجل دعم إصلاح القطاع الأمني (SSR) من قبل الحكومة الجديدة. تشدّد الورقة على التحديات الراهنة التي تواجه الحكومة في بيئة تشهد درجة متزايدة من الافتقار للأمن والاستقرار، وتعالج العقليات فضلاً عن الأولويات المتضاربة.

تخلص ورقة العمل بالنظر في السيناريوهات والتطورات المستقبلية وتتساءل عما إذا كان بمقدور قوات الأمن الجنوبية تقديم خدمات يكون لها تأثير إيجابي في المدى القصير - علماً أنه يمكن القول إنها حالياً في أضعف حالاتها - بينما هي لا تزال قيد التطوير.

من نتائج ورقة العمل الرئيسية:

- لا تزال قوات الأمن في جنوب السودان تظهر صلابة غير عادية في ظلّ ضغوط هائلة، فعلى الرغم من سوء التنسيق، نجحت هذه القوات في اختبارات أمنية وطنية رئيسية، بما في ذلك انتخابات العام ٢٠١٠ واستفتاء يناير/كانون الثاني ٢٠١١ واحتفالات عيد الاستقلال في ٩ يوليو/تموز ٢٠١٢.
- إن التحديات الأمنية الخارجية والداخلية السائدة في جنوب السودان تمنع حالياً إمكانية قيام إصلاح شامل وقوي لقطاع الأمن. فقد أدّت الإصلاحات والجهود التحويلية الجزئية على مدى السنوات الست الماضية، في بعض النواحي، إلى إضعاف قدرة قوات الأمن على التصدي للتهديدات، الأمر الذي سيظل يشكّل هدفها الرئيسي، على الأقل على المدى القصير.
- لا تزال عملية اتخاذ القرارات على المستوى الرفيع تجري في ظل عدم وجود بنية أو عملية ذات طابع رسمي. وقد حثّ تعيين وزير للأمن القومي في أغسطس/آب ٢٠١١ على التخطيط للسياسات الأمنية، بما في ذلك إدارة الأزمات والسياسات المتعلقة بتخصيص الموارد. ومن المتوقع إنشاء هيكل ذات طابع رسمي أكبر في النصف الثاني من العام ٢٠١٢.
- في الوقت الراهن، يكمن الحلّ الوحيد المتفق عليه للحد من الإنفاق على المسائل المتعلقة بالأمن (خاصة تكاليف عمليات الدفاع) في إجراء عملية واسعة النطاق لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) لتشمل ما يصل إلى ١٥٠,٠٠٠ موظف على مدى فترة ثماني سنوات. غير أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) لا تكفي وحدها لتحقيق أي تخفيض كبير في الإنفاق على الأمن خلال العامين المقبلين، ومن المرجح أن يستمر تنامي حجم قوات الأمن.
- هنالك غياب للتخطيط والتنفيذ على مستوى العمليات في سائر القوات الأمنية، والأهم من ذلك هو أن العقليّة الحالية للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) تتجاهل بشكل

رئيسي المستوى العملائي وتعابير فن العمليات. تُترجم الأهداف الاستراتيجية وتلك المتعلقة بالسياسات أحياناً إلى إجراءات تكتيكية، ولكن مع التركيز دائماً على استنزاف القوى المعارضة. وهو الخيار الأكثر كلفة دائماً. ومن المرجح أن يؤدي أي تحول عقائدي نحو توظيف للعناصر الأساسية لفن العمليات إلى تعظيم الفعالية العسكرية وتسريع عملية الإصلاح.

- سيترتب على نجاح أو فشل جهود إصلاح وتطوير جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) تبعات واسعة النطاق بالنسبة إلى النظام الأمني بأكمله. فإذا كان جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) قادراً على الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية في مجال الأمن الداخلي، سيكون الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قادراً على التركيز فقط على الدفاع الخارجي، ممّا يمنحه فرصة أكبر للنجاح في تنفيذ عملية الإصلاح وبرامج التطوير الخاصة به.
- على الرغم من وجود خطط رئيسية لإصلاح القطاع الأمني، غير أنه لا بد من عمليات استعراض مفصلة واستراتيجية لقطاعي الأمن والدفاع، وذلك في أقرب وقت ممكن، من أجل تقديم تقييمات لمخاطر المبادرات القائمة. وستؤدي هذه الاستعراضات على الأرجح إلى التعديل الطارئ للخطة الحالية. ٣

١. تقييم الظروف لعملية تطوير قوات الأمن

من الفرضيات المقدّمة من قبل محليي عملية الإصلاح الأمني والتي تتمتع بمقبولية واسعة النطاق تلك التي عبّر عنها وولف (٢٠٠٤، ص. ٥) والتي مفادها أن الوضع الأمني في أي بلد هو شرط أساسي للتنفيذ الناجح للإصلاحات - وهو يتساوى من حيث الأهمية مع إرادة الشركاء المعنيين حيال إجراء الإصلاحات، على سبيل المثال. وفقاً لولف، هذان الشرطان الأساسيان مترابطان: فنادراً ما تتوفر إرادة واسعة النطاق للإصلاح في البلدان التي تعاني من حروب وصراعات عنيفة. كما لا يمكن تنفيذ أي إصلاحات مهمة، مثل الرقابة المدنية للقوات العسكرية وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)، إلا في ظل غياب الصراعات العنيفة (المرجع نفسه).

يستعرض هذا القسم التحديات الأمنية التي تواجه جنوب السودان كما يستكشف مدى استيفاء المتطلبات الأمنية الأساسية اللازمة للإصلاح.

التحديات الأمنية الخارجية

بحلول منتصف شهر فبراير/شباط ٢٠١٢، كانت هنالك ثلاثة عوامل شكّلت الأساس للتهديدات الخارجية حول الحدود الشمالية التي تفصل بين جنوب السودان والسودان: المفاوضات العالقة بشأن رسوم عبور النفط عبر السودان؛ والفشل في ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب (بما في ذلك منطقة أبيي المتنازع عليها)؛ وحركات التمرد التي قامت بها الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال (SPLM-N) في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق السودانيتين والواقعتين على حدود جنوب السودان.

لا شك أن التوترات الناجمة تحدث في الولايات الحدودية الجنوبية، خاصة في ولايتي الوحدة وأعلي النيل المنتجتين للنقط. فالقوات المسلحة السودانية (SAF) تجري بانتظام عمليات تحليق لطائرات عسكرية وتفجيرات وعمليات توغل برية. كما أن قوات الجيش السوداني قد استعانت أيضاً بقوات بالوكالة، مثل جماعات قبلية نازحة أو ميليشيات، من أجل إثارة رد فعل عسكري من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). لقد أدى التوتر المتزايد إلى إشعال صراع عنيف وإن كان معزولاً؛ فقد شهد شهر ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١١ أول معركة برية كبيرة بين القوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) منذ استقلال جنوب السودان، مع قتال دار حول بحيرة جاو المتنازع عليها. لقد استخدمت القوات المسلحة السودانية (SAF) والقوات المتحالفة معها الرشاشات الثقيلة والأسلحة الصغيرة بأسلوب عسكري «تقليدي». كما نفذت القوات المسلحة السودانية (SAF) هجمات متكررة على مخيم للاجئين في ييدا، داخل ولاية الوحدة. كما حدثت توغلات مشابهة على الحدود مع ولايتي أعلي النيل والنيل الأزرق.^٤

تتعرّض المنطقة الجنوبية حول الرنك في ولاية أعلي النيل أيضاً لضغوط شديدة، وذلك نظراً إلى موقعها على الحدود مع ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق اللتين تشهدان صراعات. بالإضافة

إلى ذلك، تقع ولاية أعالي النيل في صلب نزاع حدودي بين الشمال والجنوب قائم مع ولاية النيل الأبيض الشمالية. لم يتمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في هذه المنطقة، والذي ظلّ في حالة تأهب قصوى لعدة أشهر، من الرد على الهجمات الجوية المنتظمة بسبب محدودية قدرات الدفاع الجوي لديه. ويزعم كل فريق أن القوات البرية التابعة للفريق الآخر تشن غارات، كما أن تراكم القوات على الحدود غير الواضحة الترسيم إنما يعني احتمالات أكبر في نشوب صراع أوسع نطاقاً.

لا تزال هنالك مواجهة بين القوات الأمنية في مقاطعة أبيي الحدودية المتنازع عليها، مع فريقين لا يفصل بينهما سوى قوات حفظ السلام الإثيوبية التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (UNISFA). على الرغم من عدم وجود أي قرار سياسي بشأن الوضع في أبيي، فقد أدت المفاوضات مع المسيحية النازحين في أوائل العام ٢٠١٢ إلى التخفيف بشكل كبير من احتمال نشوب المزيد من الصراعات. غير أن كلاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والقوات المسلحة السودانية (SAF) يحافظان على جهوزية عالية في حال حدوث عدوان من قبل أي من الفريقين.^٣

ثمة نزاع حدودي آخر يستعزّ حول كافيا كينجي في غرب بحر الغزال. وقد أفادت التقارير عن تنفيذ القوات المسلحة السودانية (SAF) لاعتداءات منتظمة، زاعمة أن جماعات المعارضة المسلحة في دارفور تستخدم هذه المنطقة النائية وغير المأهولة إلى حد كبير كملاذ أو قاعدة خلفية. لقد أسفرت الهجمات الجوية عن مقتل عدة عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والمدنيين خلال شهر فبراير/شباط ٢٠١٢.

خلال فترة اتفاق السلام الشامل (CPA)، خاصة في العام ٢٠٠٩، شكّل جيش الرب للمقاومة (LRA) تهديداً كبيراً لجنوب السودان على الحدود بين ولاية غرب الاستوائية وجمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC)، ولاحقاً في محيط الحدود بين ولاية غرب بحر الغزال وجمهورية أفريقيا الوسطى. على الرغم من تراجع حدّة هذه التهديدات منذ تخفيف الخرطوم المزعوم لدعمها لجيش الرب للمقاومة (LRA) في العام ٢٠١٠، غير أن اليقين بأن زعيم جيش الرب للمقاومة (LRA)، جوزيف كوني، وقواته الكثيرة التنقل والواسعة الانتشار لم تهزم بشكل تام، هذا اليقين يزرع الرعب في نفوس مئات الآلاف من السودانيين الجنوبيين الذين عانوا جراء أعمال جيش الرب للمقاومة (LRA). لا يزال الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) يكرس قوات من صفوفه لهذه المناطق المتضررة جراء الصراع.^٤

أما في الشرق، فتمثّل تجارة الماشية غير المشروعة التي تتم مقابل المال والأسلحة مشكلة متنامية على الحدود الجنوب سودانية مع إثيوبيا. لقد انخفضت تكلفة السلاح بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة كما أن انعدام الرقابة على الحدود قد أدى إلى تزايد في انعدام الأمن. الأمر الذي يُعتقد أنه من العوامل الكامنة وراء العنف العرقي بين النوير والمورلي.^٥ تقترّ قوات الأمن بالحاجة إلى التصدي لهذا التهديد على وجه السرعة.

التحديات الأمنية الداخلية

خلال الأشهر التي سبقت الاستقلال، واجه الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) العديد من التحديات لعملياته مصدرها الميليشيات وقلول قوات دفاع جنوب السودان (SSDF).^٦ وقد شملت الميليشيات المتمردة التي نشأت في فترة ما بعد الانتخابات تلك التي يقودها جورج أتور وديفيد يايو (وكلاهما من ولاية جونقلي) وجاي جاتلوك (ولاية الوحدة). على الرغم من أن الجيش الجنوبي قد شنّ عمليات متعمدة لإلحاق الهزيمة بهذه الجماعات و/أو احتوائها، إلا أنه قد فشل في تحييدها عسكرياً. ظهرت ميليشيات أخرى في أواخر العام ٢٠١٠ والفصل الأول من العام ٢٠١١، بما في ذلك تلك التي يقودها روبرت قوانق وجونسون أولونيبي (ولاية أعالي النيل)، وبيتر قديت (ولاية الوحدة). وفي أعالي النيل، عادت الوحدات السابقة في قوات دفاع جنوب السودان (SSDF) التابعة لغوردون كونق وغابرييل تانغ غينبي إلى الظهور من جديد بعد سنوات من السكون. وعلى الرغم من أن العديد من هذه القوات قد استفادت في نهاية المطاف من عروض العفو التي قدمتها الحكومة، فلا تزال هنالك تحديات كبيرة قائمة مع جهود رامية إلى دمج أفراد الميليشيا في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).^٧

على الرغم من وفاة عدد من قادة الميليشيات (أبرزهم جاي وأتور) وقبول قديت بعرض العفو، لا يزال الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) يواجه التحديات من جانب حركة/جيش تحرير جنوب السودان (SSLM/A) في ولاية الوحدة وقلول الحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (SSDM/A) التابع لأتور في ولاية جونقلي.

كما شكّل العنف العرقي تحدياً أمنياً كبيراً في أوائل العام ٢٠١٢، خاصة بين المورلي والنوير والدينكا في ولاية جونقلي. في أوائل شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، حيث احتشدت مجموعات، معظمها من مهاجمي الموانشي من النوير، المعروفين باسم «الجيش الأبيض»^٨، في مقاطعة أكوبو، ولاية جونقلي، قبل التقدم جنوباً نحو مقاطعة بيبور – موطن قبيلة المورلي. وخلال الفترة الممتدة بين ٢٣ ديسمبر/كانون الأول و٣ يناير/كانون الثاني، شنّ نحو ٦,٠٠٠ – ٨,٠٠٠ رجل هجمات في مقاطعة بيبور، خاصة داخل بلدة ليكوانغول ومحيطها وعلى مشارف بلدة بيبور، ممّا أسفر عن مقتل وجرح ما لا يقل عن ١,٠٠٠ عنصر من المورلي^٩ وسرقة ما يصل إلى ١٠,٠٠٠ رأس ماشية. جاءت هذه الهجمات رداً على الغارات التي نفذها المورلي على مدى عدة أشهر في كل من مقاطعات أكوبو وأورور ودوك ونيرول وشرق تويك والتي أسفرت عن مقتل ما يصل إلى ١,٠٠٠ من لو نوير وخسارة أكثر من ١٠,٠٠٠ رأس ماشية (راندر ولوريش، ٢٠١٢، ص. ٣).

لقد سارعت قبيلة المورلي للانتقام، فقامت جماعات تضمّ أقل من ٥٠ عنصراً، كانت متمركزة بالأصل في أراضي اللو والدينكا، بالهجوم على اللو في والجاك ودينق جوك في أكوبو، ومنطقة وات في مقاطعتي أورور ونيرول في منتصف وأواخر يناير/كانون الثاني. كما هاجمت قبيلة مورلي الدينكا في شرق تويك وعناصر من قوات الأمن في مقاطعتهم في بيبور. قتل أكثر من ١٠٠ شخص جزاء الهجمات الانتقامية الأولية في يناير/كانون الثاني وحده. لقد أدّى هذا العنف الجماعي إلى فرض ضغوط هائلة على قوات الأمن ولا شك أنه يتقدّم على أنشطة الإصلاح من حيث الأولوية. بحلول أوائل شهر مارس/آذار ٢٠١٢، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قد جند أكثر

من ١٢,٠٠٠ عنصر من قوات الأمن لنزع سلاح المدنيين في حين كان يواجه عدداً متزايداً من عمليات التسلسل عبر الحدود والهجمات الجوية من قبل القوات المسلحة السودانية (SAF) في ولاية الوحدة.^١

تشكّل الهجمات الواسعة النطاق التي تستهدف الماشية على حدود كل من ولايات الوحدة وواراب والبحيرات بدورها تحدياً أمنياً. لقد حثّت الهجمات الواسعة النطاق على الماشية التي تكثُر في موسم الجفاف (من أكتوبر/تشرين الأول حتى أبريل/نيسان تقريباً) على نشر تعزيزات من جهاز شرطة جنوب السودان في أواخر العام ٢٠١١، وحتى إلى انطلاق عدد من المبادرات الذاتية حيث قرر مفوضو المقاطعات تدريب الشباب المحليين ليصبحوا ضباط شرطة مجتمعين لحماية الممتلكات والأرواح.^٢

يجسّد الصراع في ولايات الوحدة والبحيرات وواراب كيف يمكن للحدود العرقية أن تشكّل بؤراً للعنف. تشهد ولايتا شرق ووسط الاستوائية، حيث تقيم مجموعات عرقية مختلفة جنباً إلى جنب، اشتباكات عنيفة جزّاء الصراع على الماشية، وفي الآونة الأخيرة، على الأرض. فقد شاعت المعارك بين جماعات المنداري والباري والدينكا العرقية في ضواحي جوبا، مما أسفر عن مقتل وجرح ونزوح أعداد كبيرة من السكان.

الانعكاسات بالنسبة إلى إصلاح القطاع الأمني

في معظم بيئات ما بعد انتهاء الصراعات، تنظر الأجهزة الأمنية إلى مسألة توفير الأمن المادي للمجتمعات المحلية بصفها الأولوية المباشرة - ومصدر قلق أكثر إلحاحاً من عملية التحوّل الأطول أجلاً. هذا هو الحال في جنوب السودان، حيث تشكّل التحديات الأمنية الخارجية والداخلية الرئيسية المذكورة أعلاه، بلا شك، مصدر إلهاء يصرف الانتباه عن أنشطة التنمية والإصلاح.

على الرغم من أن تحقيق الاستقرار أمر حيوي، إلا أنه من المهم أيضاً وضع استراتيجية للانتقال من مرحلة تحقيق الاستقرار نحو مرحلة تطوير ما بعد الصراع إذا ما أريد النجاح لعملية إصلاح القوات الأمنية أن تتم.^٣ في حال فشل أنشطة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) الجارية لتحقيق الاستقرار في وضع الأساس لعملية تطوير قوات الأمن في المدى القصير، ستستمر التحديات الأمنية بإحباط أي تقدم ملموس. لهذا السبب، يزداد احتمال فشل تدخلات عملية إصلاح القطاع الأمني (SSR) في المناطق التي تشهد توترات أو الدول الفاشلة أو المجتمعات التي تخضع للوساطة إبان الصراعات.^٤

كممارسة عامة في سياق عملية إصلاح القطاع الأمني (SSR)، يجب على البلدان المعرضة لخطر صراع عنيف أو المتأثرة بصراع من هذا النوع إجراء تقييمات مفصلة لتحديد الأسباب الجذرية للتوترات والمسببات المحتملة للصراعات، والمساعدة على تأكيد كيف يمكن لبرامج إصلاح القطاع الأمني (SSR) تفاعلياً تفادياً هذه التوترات والتأثير بشكل إيجابي في بناء السلام. تستعرض الأقسام التالية عملية التطوير التي تقوم بها الهيئات المسؤولة عن اتخاذ القرارات الأمنية في جنوب

السودان والمؤسسات الأمنية الرئيسية (الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وجهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)). بالإضافة إلى ذلك، فهي تتضمن تحليلاً لمدى مساعدة عملية تطوير قوات الأمن على التصدي للتهديدات المستمرة والناشئة أو تفاقمها. ٣

٢. تطوّر بنية الأمن القومي

التطوّرات القائمة على السياسات

خلال فترة اتفاق السلام الشامل (CPA) وحتى فبراير/شباط ٢٠١٢، لم تكن العمليات والعلاقات بين المؤسسات الأمنية الحكومية في جنوب السودان قد حددت بعد في وثائق قانونية رسمية. ففي ظل غياب أساس من هذا النوع، لا بد من توضيح طريقة عمل آلية ومحرك الأمن المركزي - خاصة لجنة أمن جنوب السودان ومجلس الدفاع.

يُفترض بلجنة أمن جنوب السودان (التي يُشار إليها أحياناً باسم مجلس أمن جمهورية جنوب السودان (RSS)) الاجتماع أسبوعياً لاستعراض وضع الأمن القومي الداخلي الذي يتم تناوله بشكل رئيسي من قبل أجهزة الأمن في جوبا لينقل بعد ذلك إلى لجان أمن الدولة أو مباشرة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). يتراأس اللجنة عادة نائب الرئيس، وهي قد تضم في عضويتها المفتش أو نائب المفتش العام للشرطة وحاكم ولاية الاستوائية الوسطى ورئيس الأركان العامة (COGS) في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وممثلين عن وزارتي الدفاع والأمن القومي وموظفين في المخابرات العسكرية (بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، ٢٠١١).

يضطلع مجلس دفاع جنوب السودان بمسؤولية وضع الخطط الأمنية الاستراتيجية، على الرغم من عدم وجود أي دليل على أنه قد أعدّ خططاً من هذا القبيل، وهو قد يضم في عضويته وزراء للشؤون الرئاسية والشؤون الخارجية والأمن القومي والإعلام والدفاع والداخلية والمالية والشؤون القانونية. وعلى الرغم من ولاية مجلس الدفاع القاضي بالاجتماع فصلياً على الأقل، فهو قد ينعقد بشكل طارئ في أي وقت بناء على طلب من رئيس الجمهورية. وعلى الرغم من وجود أمانة سرّ/ لجنة فنية ناشئة لدعم المجلس، إلا أنه يفتقر إلى القدرة على المساعدة في اتخاذ القرارات أو تنسيق تنفيذ الخطط.^{١٤}

على مستوى الولايات، يرأس الحكام اجتماعات اللجنة الأمنية التي تضم أعضاء من رؤساء المؤسسات الأمنية المحلية^{١٥} ومستشارين لأمن الدولة، كما هنالك لجان مماثلة على مستوى المقاطعات. وعند انعدام وجود أي تهديد واضح أو عمليات أمنية جارية، غالباً ما تكون لجان المقاطعات أقل تنظيماً ورسمية.

قبل الانفصال، اعترفت السلطات الحكومية بضرورة إنشاء بنية أمنية أكثر رسمية، معززة من خلال أمانات سرّ داعمة. غير أن المؤشرات لوجود أي قدرة على تحقيق ذلك خلال فترة اتفاق السلام الشامل (CPA) المؤقتة كانت شبه معدومة.^{١٦}

بدا استقلال جنوب السودان وكأنه أعاد تنشيط هذه العملية. فبعد عدد كبير من المداولات، أعلن الرئيس سلفاً كبير إنشاء مجلس الوزراء الأول للجمهورية الجديدة في ٢٦ أغسطس/آب ٢٠١١^{١٧}. وكان واضحاً منذ البداية دور التوازن العرقي، فضلاً عن الكفاءة والخبرة والولاء، كعناصر

رئيسية في تعيين الوزراء ونواب الوزراء لشؤون الدفاع وقدمى المحاربين والداخلية والأمن القومي. على سبيل المثال، تعيين كل من جون كونغ نيون وزيراً للدفاع (وهو من قبيلة النوير قاوار، من ولاية جونقلي، وضابط سابق في الجيش ذو خبرة واحترام)، ودعمه بتعيين مجاك أقوت أتييم (من الدينكا بور، المدير السابق لجهاز الأمن والمخابرات الوطنية (NISS) في الجنوب وحائز على دكتوراه من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن) نائباً له. وهو قرار عكس رغبة الرئيس في وجود شخص صلب وموثوق به للإشراف على الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، مع شخص مصلح تقدمي وواع لحساسية الوضع، كنائب له.

على الرغم من انطباق مبادئ مماثلة على التعيينات الجديدة في وزارة الداخلية، فتسمية الجنرال أويبا دينق أجاك وزيراً للأمن القومي كانت ذات مدلول مهم جداً. فهو رئيس أركان عامة (COGS) سابق للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ووزير سابق للتعاون الإقليمي ووزير للاستثمار. وهو يضطلع بدورين متميزين في عمله الجديد؛ مستشار لشؤون الأمن القومي واقفياً ورئيس جهاز الأمن الوطني (NSS). مع وجود مطلب جدي لوضع استراتيجية للأمن القومي وبنية فعالة لاتخاذ القرارات، فضلاً عن تطوير قدرات جهاز أمن فتحي، قد يكون التحدي الأكبر الذي يواجهه أويبا دينق هو تحقيق التوازن بين الدورين.

عقب تعيين أويبا دينق، تمّ رفع ورقة بيضاء حول بنية الأمن القومي في جنوب السودان لكي تخضع لإجراءات الحصول على موافقة برلمانية، وذلك بهدف وضع بنية أمنية عليا بحلول منتصف العام ٢٠١٢.^{١٨} بالإضافة إلى ذلك، تحت سلطة أويبا دينق، هنالك مؤشرات على أن جهاز الأمن الوطني (NSS) سيضطلع بدور قيادي في مجال أمن الحدود ومحاولات التصدي للإتجار غير المشروع عند الحدود الشرقية بين ولاية جونقلي وإثيوبيا، والذي يشمل بيع الأسلحة والذخيرة إلى جماعات الشباب.^{١٩}

بعد وقت قصير من الاستقلال، تم التصديق على خطة تنمية جنوب السودان (SSDP) للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. تهدف هذه الخطة إلى تأسيس رؤية واضحة لأمن الجنوب، فضلاً عن أولويات تنموية اقتصادية واجتماعية لفترة ما بعد اتفاق السلام الشامل. كانت هذه أول خطة استراتيجية جديدة للحكومة، وبالتالي خطة تستوجب أن «تؤخذ على محمل الجد وتكون مملوكة من قبل حكومة جنوب السودان (GoSS)»، وفقاً لأحد كبار الوزراء.^{٢٠} تقترح الخطة فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات ريثما يتم التوصل إلى «دستور جديد وآلية بحث وتحليل محسنة»^{٢١} لكن، وفي حين أن خطة تنمية جنوب السودان (SSDP) معترف بها كوثيقة استراتيجية لتوجيه عملية الإصلاح، إلا أنه نادراً ما يشار إليها كما أنها لم تتمتع أبداً بملكية وطنية. ويعتبرها بعض المحللين الأمنيين ببساطة كأنها ممارسة روتينية دولية لتأمين التمويل في المستقبل.^{٢٢}

تحدد خطة تنمية جنوب السودان (SSDP) أهداف عملية تحقيق تطوير أمن قومي أرفع من حيث المستوى على النحو التالي:

للمساهمة في سلامة ورفاه المواطنين والدولة من خلال عملية مطورة ومنسقة لوضع واتخاذ القرارات بشأن السياسات المتعلقة بالأمن على المستوى الوطني ومستوى الولايات والمقاطعات،

بالاستناد إلى جمع المعلومات المناسبة وتحليلها؛ الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة؛ الاستعراض المنتظم؛ واستراتيجية متفق عليها للأمن القومي تعكس السياق المحلي والوطني والإقليمي والعالمية.

- إنشاء منصب مستشار للأمن القومي (السنة ١)
- إنشاء أمانة سر للجنة الأمن القومي (السنة ١)
- الدعم المؤسسي للجنة أمن الولايات ولجنة أمن المقاطعات، بما في ذلك إنشاء عمليات فعالة لاتخاذ القرارات (السنوات ١-٣، مع تحديد الأولوية بحسب الموقع، عند الضرورة)
- المعدات وشبكات الاتصال اللازمة لاتصالات استراتيجية فعالة وموثوقة على مستوى المقاطعات والولايات والوطن (السنوات ١-٣، مع تحديد الأولوية بحسب الموقع، عند الضرورة)
- الهدف (مؤسسي): إنشاء جهاز المخابرات الوطنية في القانون وفي الممارسة (السنة ١)

التطورات القائمة على الأحداث

بصرف النظر عن تطوّر السياسة الأمنية، فقد تحسّن التعاون بين الأجهزة على مستوى الدولة والولايات والمقاطعات خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ ويوليو/تموز ٢٠١١، وذلك بسبب الحاجة الملحة لتوفير وضع أمني معزز خلال الانتخابات الوطنية في العام ٢٠١٠ والاستفتاء ويوم عيد الاستقلال في العام ٢٠١١. بفضل الدعم الدولي، تحسّنت عملية التخطيط الأمني القائم على الأحداث والمتعدد الأجهزة، فضلاً عن تبادل المعلومات والإبلاغ والتنسيق بشكل ملحوظ، مع اضطلاع «مراكز العمليات المشتركة»^٣ (JOC) بدور جهة التنسيق على الصعيد الوطني وصعيد الولايات. كان دور الشرطة في الأمن المرتبط بالأحداث ذا حدين: من المسلم به أنه يُفترض بعناصر الشرطة أن يكونوا بمثابة مقدمي خدمات الأمن الأساسية، غير أنه من المسلم به أيضاً أنهم يفتقرون إلى القدرة على أداء هذا الدور من دون مساعدة ملحوظة.^٤

لقد عانت شبكة مراكز العمليات المشتركة (JOC) جزاءً تحديات التنفيذ، بما في ذلك الافتقار إلى المرافق والموارد، وانتشار الأمية بين عناصر قوات الأمن المعيّنين في مراكز العمليات المشتركة (JOC) والافتقار إلى التدريب الرسمي والخبرة، وسلاسل الأوامر المتعددة والمربكة والمتضاربة في كثير من الأحيان. غالباً ما اتسمت عملية اتخاذ القرارات بالبطء نظراً إلى ضرورة الالتزام بـ«البروتوكول». على سبيل المثال، كان الوزراء و/أو رؤساء الأجهزة يطلبون تقديم طلب رسمي خطي للحصول على دعم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، الأمر الذي قد يستغرق يوماً أو يومين ليتم تسليمه. كما أن الردود كانت تستغرق حتى فترة أطول.

وكانت المحاولات الرامية إلى الحفاظ على عمل شبكة مراكز العمليات المشتركة (JOC) بين الأحداث الكبرى تمثل تحدياً أكبر. لم يتم الإقرار بفائدة النظام للتنسيق الأمني اليومي وتبادل المعلومات حتى فترة ما بعد الانفصال خلال الاستجابة للعمليات الفعلية، وذلك فقط من قبل مراكز العمليات المشتركة (JOC) في الولايات الذي كان فيها الخطر على الأمن مرتفعاً.

منذ الاستقلال، كان تمويل شبكة مراكز العمليات المشتركة (JOC) عشوائياً وبشكل رئيسي كان مصدره موازنة جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS). ونظراً إلى غياب الأحداث الكبرى، لم تعترف قوات الأمن في بعض الولايات بفائدة مراكز العمليات المشتركة (JOC). كما كان هنالك تردد حيال تبادل المعلومات بين الجيش والشرطة، وحتى بين أعضاء الجهاز الواحد. لا يزال الإبلاغ عن الحوادث الأمنية البارزة يتم عن طريق الهاتف النقال من خلال سلاسل أوامر ضمن جهاز واحد وصولاً إلى أعلى المستويات، مع عدد قليل من الوثائق الداعمة. فمن دون درجة أكبر من الثقة بين المؤسسات الأمنية، وتحسينات في كتابة التقارير والاتصالات، وأمانات سر فعالة متعددة الأجهزة على المستوى الوطني ومستوى الولايات، تصعب رؤية كيف يمكن لشبكة مراكز العمليات المشتركة (JOC) وحدها تحسين الوضع الأمني إلى حد كبير وبصورة منهجية. ۞

٣. التطورات في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والحاجة إلى «تحوّل في العقلية»

التغييرات التنظيمية^{٢٥}

قبل الاستقلال مباشرة، لم تكن هنالك تغييرات هيكلية أو تنظيمية كبيرة في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) غير تلك التي سبق توثيقها من قبل راندز (٢٠١٠). غير أن مساءلة الأفراد والمساءلة عن المعدات ظلّت تشكّل تحدياً كبيراً. قدرت قوة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بين ١٥٠,٠٠٠ و ١٦٠,٠٠٠ عنصر في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، إلا أن أرقام تخطيطية لموازنة العام ٢٠١١-٢٠١٢ قدرت قوته بحوالي ١٨٠,٠٠٠ عنصر في يناير/كانون الثاني ٢٠١١^{٢٦}. غير أن التقارير أشارت إلى قوام فعلي لهذا الجيش من ٢٠٧,٠٠٠ عنصر مباشرة قبل الاستقلال، أي ما يشكّل زيادة في العناصر بنسبة حوالي ١٧ في المائة في غضون ستة أشهر. لا تُعتبر أي من هذه الأرقام دقيقة تماماً إذ أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لا يمتلك قاعدة بيانات شاملة للموظفين والعناصر وعليه أن يعتمد على التقارير الواردة من الميدان والتي غالباً ما لا تكون دقيقة^{٢٧} إلا أنه من الواضح أن التجنيد والتوسّع اللاحق قد فاق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)، أو أي عملية أخرى تهدف إلى تقليص حجم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).

على الرغم من قلة الأدلة التي تشير إلى تبني الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) سياسة متعمدة ترمي إلى تضخيم صفوفه، إلا أن ذلك قد حدث بالتأكيد. يأخذ العديد من الجنود «إذناً»^{٢٨} للعودة إلى أسرهم بعيداً عن موقع وحدتهم. ولا يعود العديد منهم إلى وحدتهم الأصلية، ويلتحقون عوض ذلك بوحدات أقرب إلى محل إقامة عائلاتهم. في غضون ذلك، تقوم وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، التي تخسر أعداداً كبيرة من جنودها، بالتجنيد على المستوى المحلي، مما يؤدي إلى صافي زيادة في سائر أنحاء البلاد.^{٢٩} بالإضافة إلى إدماج عناصر من قوات الميليشيا وعودة الجنود الذين قاتلوا في الحرب ونظراً إلى حجم الرواتب وانتظامها، تستمر صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بالتضخم. ثمة أدلة أيضاً على أن عدداً من الشعب في الجيش قد جندت شباناً ساخطين، مع إغرائهم برواتب مرتفعة نسبياً ومنتظمة من أجل حرمان جماعات الميليشيات من مجندين محتملين. في ولاية الوحدة، قامت الشعبة الرابعة بتجنيد ما يصل إلى ٧,٠٠٠ شاب من أجل تعزيز الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وردع تجنيد الميليشيات لهم.^{٣٠}

لا تزال خطة نشر الأفراد الخاصة بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) المتعلقة بكمبار الضباط، والمؤرخة في ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، تطبق حالياً بمعظمها مع تعديلات طفيفة فقط على مستوى الشعب والألوية. لقد أدّت ترقية ٢٠ لواءً إضافياً و١٤٥ عميداً في نهاية العام ٢٠١٠ إلى تضخم صفوف الرتب العليا المتخمة في الأصل (راندز، ٢٠١٠، ص ٩-٢١). تتسم المنافسة على أعلى الرتب بالشراسة كما أن الترويج لفكرة الترقية من خلال «الأقدمية» فقط قد لا يكون كافياً

لاسترضاء العديد من الضباط الأكثر موهبة. هنالك أكثر من ٦٠ لواء، سيتم النظر في ما لا يقل عن ١٠-٢٠ من بينهم للتعيينات الستة الحالية على مستوى فريق - وهي الرتبة التالية في هرمية الرتب. ما لم تتمكن الحكومة من توفير خيارات تقاعد جذابة أو فرص عمل بديلة، سيكون الخيار الوحيد المتاح هو ترقية المزيد من كبار الضباط للحفاظ على الاستقرار الداخلي.

شهدت عملية نقل كبار الضباط اللاحقة التي تمت في العام ٢٠١٠ نشر عدد من قادة قوات دفاع جنوب السودان (SSDF) الذين يتمتعون بمهارات عالية في مناصب أقل نفوذاً.^{٣١} والأهم من ذلك أن العديد من الضباط الذين تمّ إبتاعهم بـ«القيادة العامة» (ولكن من دون تعيين)، كانوا قادة سابقين في قوات دفاع جنوب السودان (SSDF) تمّ نقلهم من شعب العمليات. ومن المتوقع إجراء جولة أخرى من الترقّيات والتعيينات وعمليات النشر مع زيادة تهميش قوات دفاع جنوب السودان (SSDF) والتي قد تثير سخط بعض الضباط.

الرواتب وحجم القوات

في أبريل/نيسان ٢٠١١، حصل سائر أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) على علاوة قيّمة. يتقاضى الجنود الخاصون حالياً ٧٠ جنيه جنوب سوداني (SSP) في الشهر (حوالي ٢٢٠ دولاراً أميركياً)، أي نحو ضعف المبلغ الذي كانوا يتقاضونه سابقاً. في الوقت نفسه، تمّ تكييف رواتب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بما يتناسب مع درجات رواتب الخدمة المدنية، بداية من الراتب الأدنى في الدرجة ١٤ (من أصل ١٦ درجة)، إلى الراتب الأعلى، أي ١٢,٠٠٠ جنيه جنوب سوداني في الشهر، للعمداء («أربع نجوم»). تشكّل الرواتب حالياً أكثر من ٨٠ في المائة من موازنة الدفاع الراهنة التي تبلغ ٢,١ مليار جنيه جنوب سوداني. وقد أظهر قرار زيادة الرواتب أنه على الرغم من أن أحد أهداف عملية إصلاح قطاع الدفاع هي القدرة على تحمل التكاليف، إلا أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ليس لديه أي نية لتخفيض نفقات الدفاع من خلال ضبط الرواتب.^{٣٢} على العكس، فمنذ العام ٢٠١١، لم تظهر أي علامات واضحة على أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قد اشترى معدات عسكرية إضافية مثلاً، غير إيفاد ١٠ مروحيات MI17 إلى الميدان لاستخدام «القوات الجوية» للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والتي دشنت رسمياً من قبل الرئيس في فبراير/شباط ٢٠١١.

على الرغم من الجهود التي بذلت للتخطيط بشكل مفضّل أكثر لعملية تحويل قطاع الدفاع قبل الاستقلال، فمعظم التقدم تمّ في مرحلة لاحقة. أما ما كان مخطط له، فقد جرى من دون أي تحليل رسمي ومعتمّق للتركيبية الحالية للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وقدراته والتهديدات (الحاضرة والمستقبلية) والقيود المالية. كان من الممكن تأمين هذه العناصر من خلال استعراض استراتيجي وفي الوقت المناسب لقطاع الدفاع،^{٣٣} الأمر الذي كان من الممكن أن يكون مفيداً جداً نظراً إلى عملية الانتقال إلى الاستقلال والتحديات الأمنية العديدة التي تواجه الجمهورية الجديدة. كما أن الاستعراض كان لينظر في سائر الخيارات المتاحة لتحديد الحجم المناسب للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وليس ببساطة إلقاء هذه المهمة على كاهل لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في جنوب السودان.

واجه الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، كما هو مبيّن في القسم الأول أعلاه، عدة اختبارات عملانية في آخر ١٠-١٢ شهراً قبل الاستقلال. غير أن التهديد الذي شكلته الميليشيات والقوات المتمردة - جنباً إلى جنب مع نقص في مساءلة الأفراد والمساءلة عن المعدات وارتفاع التكاليف وانعدام وجود خطة واضحة لعملية التحويل تركز على تحليل متين - كل ذلك لم يكن كافياً لإعدادهم للتحديات التي واجهوها في مرحلة ما بعد الاستقلال.

بالإضافة إلى عناصره الذين بلغ عددهم ٢٠٠,٠٠٠-٢١٠,٠٠٠ إبّان فترة الاستقلال، أضاف الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في وقت لاحق عناصر من الوحدات المتكاملة المشتركة (JIU) - نحو ١٥,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ رجل، فضلاً عن عناصر من الوحدات المتكاملة المشتركة (JIU) التابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) الذين رفضوا العودة إلى السودان.^{٣٤} ولا تزال الغالبية باقية في الشعبة السادسة من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). أمّا البقية، فتمّ نقلهم إلى شعبة جديدة ممكنة (تمّت مناقشتها أدناه) أو ضمّهم إلى قوات الحرس الرئاسي وملاك مدارس التدريب أو استخدامهم لإنشاء كتائب مغاوير جديدة.

في الوقت نفسه، ظلّ عناصر الشعبتين التاسعة (جنوب كردفان) والعاشر (النيل الأزرق) التابعتين للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في السودان تحت قيادة عبد العزيز الحلو ومالك عقار الموليين للحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM). على الرغم من الإشارات إلى أن بعض عناصر الشعبة العاشرة قد انضموا إلى الشعبة الأولى من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في ولاية أعالي النيل، فقد كان لا بد من وجود خفض في جداول الرواتب لنحو ٢٢,٠٠٠ عنصر.^{٣٥} ولكن إدماج الوحدات المشتركة المتكاملة (JIU) لم يسمح لهذا الانخفاض من التحقق.^{٣٦} قد يكون ذلك أحد أسباب عدم زيادة حجم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) خلال الستة أشهر التي تلت الاستقلال.

لا يزال الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) يعاني، بحسب المزاعم، من العديد من القضايا المتصلة بالإدارة المالية، بما في ذلك تضخم القوة والفسل في تحديد فئات أفرادها (على سبيل المثال، وضع الجرحى الأبطال) وجداول الرواتب غير المكتملة والضعف في إعداد التقارير المالية وإدراج موظفين غير عسكريين في جداول الرواتب.^{٣٧}

هيكل الشعبة/القطاع

من الناحية الهيكلية، لا يزال الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) على حاله إلى حد كبير منذ فترة اتفاق السلام الشامل (CPA). فبعد فقدان شعبتين، اكتسب الجيش شعبة كما أنشأ أخرى للحفاظ على العدد الإجمالي للشعب التسع القابلة للنشر. وقد تكون الخطوة التالية إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات إدارة القطاع، بحيث يكون الفرقاء مسؤولين عما يصل إلى ثلاث أو أربع شعب في منطقة معينة (أو عدد من الولايات). لقد تمّ استخدام هذا النهج بشكل غير رسمي في الماضي عندما تم اختيار نواب رؤساء الأركان العامة (DCOGS) للإشراف على شعب

أو مناطق معينة، باعتبارها مسؤولية ثانوية، لعمليات محددة.^{٣٨} قد يؤدي إضفاء الطابع الرسمي على هذا النهج إلى توفير مناصب إضافية للعدد المتزايد من كبار الضباط، غير أنه سيتطلب تعيين ملاك كامل في المقر الرئيسي، بتكاليف إضافية كبيرة. في الواقع، في حال مضي الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قدماً في هذا النهج، فهو سينشئ ثلاثة مقر رئيسية على مستوى السلك العسكري. غير أن هذه الخطة، إذا ما أعطيت السلطة المناسبة، فهي قد تزيد مساءلة الملاك والإشراف على العمليات، لكن في حال عدم تحسن عمليات التخطيط العملائي، فقد يؤدي ذلك إلى خنق عملية اتخاذ القرارات بشكل أكبر وتضخم البيروقراطية المكلفة في الأصل.

أثناء كتابة هذا التقرير (فبراير/شباط ٢٠١٢)، كان كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ينتظرون بفارغ الصبر الإعلان عن جولة جديدة من التعيينات والترقيات التي من المرجح أن تؤدي إلى تنفيذ نهج «القطاع» هذا. ستؤدي الترقيات والتعيينات الوشيكة على الأرجح إلى نقل ضابطين أو ثلاثة ضباط تقدميين وموهوبين لتولي مناصب رئيسية. إن ترقية هؤلاء الضباط، وبعضهم ليسوا على رأس قائمة الأقدمية، ستشكل علامة إيجابية جداً لنية الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في إعداد بعض من أفضل الضباط للقيادة العليا قبل أوانهم.^{٣٩}

وضع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) (مع مساعدة دولية) رؤية لقواته للعام ٢٠١٧ تمّ إطلاقها في مايو/أيار ٢٠١١، وتمت الموافقة عليها في نهاية العام نفسه. تستعرض «القوة المستهدفة للعام ٢٠١٧»، هيكلية وتركيبية الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في العام ٢٠١٧، وتفصّل العناصر الرئيسية للتحوّل الدفاعي اللازم لتحقيق هذه الرؤية.^{٤٠} وقد تلا ذلك برنامج تحوّل دفاعي أكثر تفصيلاً.

غير أنه سرعان ما تناقضت قرارات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مع الخطط الجديدة. في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، أعلن رئيس الأركان العامة (COGS) عن رغبة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في إنشاء شعبة ممكنة في أسرع وقت ممكن. غير أن خطط التحويل اعتبرت أن هذه العملية لن تبدأ قبل العام ٢٠١٣ على الأقل، بعد تنفيذ الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) «لجدول التنظيم والمعدات» تمت الموافقة عليه حديثاً. وهذا التغيير المفاجئ لم يكن ليحدث على الأرجح لو تم استعراض قطاع الدفاع بشكل رسمي كجزء من عملية التخطيط.

قام الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) منذ ذلك الحين بتركيز ما يصل إلى ١٤,٠٠٠ رجل في مابيل (غرب بحر الغزال)، مستفيداً من الشعب الأخرى والميليشيات الخاضعة للإدماج – خاصة القوات السابقة التابعة لقديت وجاي. من المرجح أن يقوم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بتدريب هذه «الشعبة الممكنة» من دون مساعدة دولية. ومن غير المرجح أن تكون هذه الشعبة ممكنة فعلياً غير أنها ستحصل على الأرجح على حصة كبيرة من مركبات النقل الآلية^{٤١} وغالبية مدرعات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والتي تم شراء معظمها في العام ٢٠٠٨.^{٤٢}

الآفاق المتاحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

من الجوانب البارزة لـ«القوة المستهدفة للعام ٢٠١٧» هي الرغبة في خفض حجم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) إلى ١٢٠,٠٠٠ عنصر.^{٤٣} إنه رقم تخطيطي، ولكن تهدف الخطط المستقبلية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) إلى خفض حجم الجيش بـ ٨٠,٠٠٠ عنصر خلال السنوات الثماني المقبلة. غير أن خطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) الحالية للعامين المقبلين لن يكون لها على الأرجح تأثير كبير على الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) كما أن تأثيرها سيكون أقل على موازنة الدفاع. يهدف البرنامج إلى معالجة وضع ٣,٠٠٠ عنصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في العام ٢٠١٢ و ٦,٠٠٠ عنصر في العام ٢٠١٣. مع ٤,٥٠٠ آخرين من القوات النظامية الأخرى.^{٤٤} لا شك أن هذا الرقم أقل بكثير من الهدف القاضي بخضوع أكثر من ٧٧,٠٠٠ جندي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) بحلول العام ٢٠١٣، وهي الأولوية الأولى لـ«ركيزة منع الصراعات والأمن» من خطة تنمية جنوب السودان (SSDP).

على الرغم مما تقوله حكومة جنوب السودان (GoSS) في العلن، فالتزامها بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) غير مؤكد نظراً إلى عدد التهديدات الأمنية والخلافات مع الجهات المانحة على شكل وطرائق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في المستقبل، فضلاً عن أدوار وكالات التنسيق.^{٤٥} من غير المرجح ألا تتعرض التطلعات المتواضعة نسبياً للعامين المقبلين لأي خطر. وهناك علامة مشجعة أكثر وهي أن الحوافز على المشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ستتحسن على الأرجح بشكل كبير، مع نية أن يحصل أي شخص يشارك في هذه العملية، ويصمد طوال فترتها، على راتب كامل خلال السنة الأولى التي تعقب التسريح، فضلاً عن الفرص للعثور على عمل لقاء أجر مع الوزارات المختصة والقطاع الخاص.

يمكن لعملية اختيار المرشحين لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) أن تثير مشكلة باعثة أكثر على الانقسام، غالباً ما يفترض أن إصلاح القطاع الأمني (SSR) يلي أي برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)، غير أنه لا بد من اتخاذ القرارات بشأن المستويات المناسبة لقوات الأمن وعدد ونوع المقاتلين الذين سيتم إدماجهم فيها قبل القيام بأي جهد للتسريح. وذلك يعني أنه غالباً ما يتم النظر في المسألتين معاً، في أفضل الأحوال، كجزء من برنامج شامل لتطويع الأمن.^{٤٦} غير أن سياسة حكومة جنوب السودان (GoSS) المتعلقة بالعفو عن الميليشيات تعني أنه ما من نهاية حالياً لعملية الإدماج وأن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قد يكون في صدد إدماج قوات ميليشيات في حين تشارك في الوقت نفسه في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR). علاوة على ذلك، تستمر جماعات الميليشيات النشطة بنشر شائعات بأن قوات التمرد «المدمجة» ستكون من بين المجموعات الأولى التي سيتم تسريحها من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). على الرغم من أن ذلك لن يؤثر على الأرجح على أول سنتين من البرنامج، فقد يؤدي الهدف القاضي بتسريح ٦٦,٠٠٠ آخرين في السنوات اللاحقة إلى حالة عدم استقرار كبيرة في الجيش (فضلاً عن ترك الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) يعاني من نقص في القوى العاملة، وبالتالي أن يصبح بأقل قدرة) وذلك في حال استهداف جماعات عرقية محددة وعدم المحافظة على التوازن الهش.

هنالك دلائل على أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والمخططين لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) (لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) يتحدثون بشكل متناقض عن أهداف البرنامج. مع توقع المخططين تجنيد مجموعة أولية من المرشحين الشباب الأصحاء والمؤهلين، تبقى إرادة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) واضحة في استخدام هذا البرنامج لطرد الجنود غير المؤهلين لأداء مهامهم.^{٤٧} وبما أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لم يمنع تجنيد المزيد، فثمة خطر بالأبدا يؤدي البرنامج إلى أكثر من مساعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) على سد النقص في قواته، في حين يحتاج الجيش للحفاظ على قوته للرد على عدد متزايد من التحديات الأمنية.

وما يثير الجدل أن مجموع التكاليف المقدرة لهذا البرنامج هو ١,٣ مليار دولار أميركي مع تخطي تكاليف أول سنتين ٢٥٠ مليون دولار أميركي. من الواضح أن لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) مكانتها بين المبادرات الأخرى لتحديد حجم القوى الأمنية، ولكن ليس على النطاق المقترح في الخطط الحالية، خاصة عندما يكون الأثر الصافي خلال السنتين أو الثلاث سنوات الأولى هو عدم إجراء أي تخفيض في الإنفاق على الأمن. إن المقاربات البديلة، مثل استخدام جزء من التمويل لإطلاق صندوق للمعاشات التقاعدية، إلى جانب طرح مبادرات لإعادة إلى الخدمة.^{٤٨} تستحق النظر فيها. في هذه الحالات، يمكن تطبيق التشريعات القائمة، مثل قانون المعاشات التقاعدية للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وقواعده وتنظيماته التي تحدد شروط الاستفادة على أساس مدة الخدمة.

لم يتم استغلال المقاربات البديلة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) أو الملحقات المضافة إليها، والتي تم تحديدها في الورقة البيضاء بشأن الدفاع للعام ٢٠٠٩، استغلالاً كاملاً، مثل إنشاء قوات احتياطية للحفاظ على القوة في حين يتم خفض التكاليف. وثمة خيار آخر يقضي بالتركيز على الإنتاج العسكري للحد من الإنفاق على الدفاع من خلال إنتاج السلع الأساسية للاستخدام العسكري، مما يولد الأرباح لتعزيز موازنة الدفاع. تنطوي هذه المبادرات باعتراف الجميع على درجة عالية من المخاطر والتحديات، لكنها تتطلب المزيد من الدراسة لمعرفة ما إذا كان يمكن تنفيذها بنجاح في ظل عدم وجود برنامج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR).

تغيير العقليات/التحوّل العقائدي

على الرغم من التحديات، فتعديل المكونات المادية للجيش – أي حجمه وتركيبته وهيكلته ومعداته – قد يكون ذا متطلبات أقل من تغيير نهج المفاهيم أو تغيير عقليات القادة الرئيسيين وأصحاب القرار. على الرغم من أن ذلك أكثر صعوبة، إلا أن تغيير العقليات ونهج المفاهيم قد يؤدي إلى فعالية أكبر في العمليات وتسريع عملية الإصلاح في المدى القصير. تحدد المراجع المتوفرة بشأن التحوّل في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) الحاجة إلى تغيير عقلية الجيش، غير أنها تفشل في تحديد التعديل المطلوب أو سبل تحقيق هذا التعديل.

يركز نهج الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) الحالي في مراكز العمليات على استنزاف أعدائها (أو مرتكبي أعمال العنف)، وهو تدمير قوة العدو، ومصادرة أو تدمير معداته. وسيلة الجيش الشعبي لتطبيق نهج الاستنزاف للعمليات العسكرية ثابتة في الغالب، وهي تنسم بأنها تنفذ بخط مستقيم، وسطحية، وتفتقر إلى الحركة. والأمثلة على هذا النهج للعمليات تشمل ما يلي:

- هيكلة قوة أحادي البعد يفتقر إلى تخصص صحيح، مثل التركيز على الأمن الداخلي وعمليات المسح الأولية والمراقبة، أو الحركة السريعة؛
- النشر الواسع النطاق لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في سائر المناطق الحدودية الشاسعة بدلاً من التركيز في المناطق الأكثر عرضة للخطر؛
- استخدام عمليات نزع السلاح القسرية كحل لسائر التحديات الأمنية الداخلية بدلاً من التركيز على مصدر قوة العدو.

في حين أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لا يمتلك عدداً كبيراً من معدات نقل بري وجوي، الأمر الذي يحد من حركته الاستراتيجية والتكتيكية، إلا أنه لا يملك العدد الكافي من المعدات من أجل تجهيز عدد من الوحدات تجهيزاً كاملاً وتركيز القدرات، بدلاً من تشتيت الموارد بشكل تدريجي عبر عدة وحدات مختلفة. يمثل التشكيل الوشيك لشعبة ممكنة، سيكون لها حصة أكبر من معدات النقل، خطوة إيجابية في عملية التطوير - شرط أن يتحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من نهج الاستنزاف إلى توظيف مفهوم نهج «فن العمليات»^{٤٩} و«نهج المناورة للعمليات».

يتم التعبير عن فن العمليات من خلال مناورات مادية وذهنية. تنطوي المناورة المادية على إشراك قوات نقالة في مواقع عميقة وقريبة وخلفية واحتياطية، ولكن الأهم من ذلك، فالمناورة النفسية تهدف إلى تحطيم تماسك العدو وإرادته في القتال (كيسزلي، ٢٠٠٥، ص. ٣). ويكون الأثر الناجم هو هزيمة نظام العدو، التي قد تنطوي أو لا تنطوي على تدميره بالكامل. وذلك أيضاً من السبل الأكثر فعالية من حيث التكلفة لحل التحديات الأمنية، كما أنه يمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من القتال فقط عندما يكون ذلك ضرورياً من أجل تحقيق أهداف عملانية.

إن التغيير في العقلية وتطبيق فن العمليات قد يعلان أيضاً الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أكثر استباقية، مع السماح له بمزامنة وترتيب قواته (بالتنسيق مع قوات الأمن الأخرى) من أجل توقع التهديدات. وبشكل خاص فهو وثيق الصلة بالقتال العرقي الموسمي، الذي يمكن التنبؤ به إلى حد ما من حيث الوقت والمكان. كما أنه قد ينطوي على تحديد «مركز ثقل» - أو مصادر سلطة - عدو أو مرتكب عنف معين. يؤدي حشد تأثير العمليات ضد مصادر قوة العدو في نهاية المطاف إلى انهيار قوته وإرادته في القتال. وقد يشمل تطبيق هذا النهج على القتال العرقي التركيز على أمن الحدود لمنع قدرة وصول القبائل إلى الأسلحة الصغيرة والذخيرة.

في محاولاته لمواجهة الميليشيات المتمردة، لطالما ركّز الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) على الاستنزاف - مع نتائج سيئة. وقد نفّذ الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) عدة عمليات فاشلة لتدمير ميليشيا أتور في ولاية جونقلي الشمالية في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١. في الواقع، كان قتل أتور في ديسمبر/كانون الأول في العام ٢٠١١ هو الذي أدّى إلى زوال الميليشيا، إذ دمر مركز ثقلها وكسر إرادتها في مواصلة القتال. غير أن قوات أتور لا تزال تشكّل تهديداً. فعلى غرار العديد من الميليشيات الأخرى، اختار غالبية المتمردین الاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وكما أن نزع السلاح القسري كان هو الرد الوحيد على القتال العرقي، فعروض العفو والإدماج قد شكلت الاستراتيجية الأولية المستخدمة لمعالجة مسألة الميليشيات. وقد أدّى ذلك إلى المزيد من عدم الاستقرار والتحديات على مستوى الموازنة. إن التخلّص من قيادة الميليشيات، الذي أعقبه الاحتواء السريع واستخدام مقاربات الاستجابة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)، يقدّم استراتيجية بديلة تجسد تعابير فن العمليات.

على الرغم من أن مفاهيم فن العمليات قد أُدخلت على الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في سلسلة من الدورات التدريبية القصيرة، فسيستلزم اعتمادها وتوظيفها المزيد من التلقين للمبادئ وتغيير العقلية إذا ما أُريد لها أن تكون مفيدة على المدى القصير. التغييرات في الهيكلة والتنظيم وعمليات الإدارة وحدها لن تؤدي إلى تحقيق عملية تطوير كبيرة في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، على الرغم من أن القدرة على تحمل التكاليف وزيادة المساءلة قد تساعد على تحقيق بعض أهداف الإصلاح. لا بد من تغيير العقلية إذ أن ذلك بالغ الأهمية لضمان تطوير القدرات وكفاءة استخدام الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في المهام الأمنية الدفاعية والداخلية على حد سواء. ٣

ع. تطوير جهاز شرطة جنوب السودان: ما هي الأولويات الملحة؟

الأصول والهيكلية الأولية

قد تكون عملية تطوير جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) المفتاح لتعزيز الأمن في جنوب السودان. فلو كان جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) قادراً على الحلول محل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في المناطق الحضرية والريفية الداخلية، من خلال تطوير مجموعة من شعب الشرطة المجتمعية الفعالة ووحدات الاستجابة شبه العسكرية والمتخصصين (مثل شعب التحقيقات الجنائية وشرطة المرور)، يمكن عندها للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) التركيز على مهمته العسكرية الرئيسية - وهي مواجهة سائر المخاطر التي قد تهدد الدفاع. وكما هي الحال مع سير الأحداث الوطنية الكبرى مثل الانتخابات، فذلك قد يتطلب صدارة جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) في منع الصراعات الطائفية غير أنه قد يشمل «مساعدة عسكرية (من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)) للسلطات المدنية»° للتصدي للميليشيات. يستعرض هذا القسم عملية تطوير جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) منذ اتفاق السلام الشامل (CPA) ويستكشف ما إذا كان جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) على المسار الصحيح لأخذ زمام المبادرة من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في تسيير مهام الأمن الداخلي.

تم تأسيس جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) بشكل رسمي في العام ٢٠٠٥. وشمل أعضاؤه الأولون ثلاث مجموعات مختلفة: شرطة حكومة السودان (GoS) السابقة، والتي كان مقرها السابق في مدن في جنوب السودان تابعة لحكومة السودان (GoS)؛ مقاتلو الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) الذين تم تعيينهم كشرطة مدنية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)؛ وضباط وجنود تم تسريحهم من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). في العام ٢٠٠٦، تم دمج هذه المجموعات ضمن جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) وباتت تحت سيطرة وزارة الداخلية في حكومة جنوب السودان (GoSS).

على الرغم من أن قانون العقوبات (حكومة جنوب السودان (GoSS)، ٢٠٠٩) وقانون الإجراءات الجنائية (حكومة جنوب السودان (GoSS)، ٢٠٠٩) وقانون الخدمات الشرطة (حكومة جنوب السودان (GoSS)، ٢٠٠٩) توفر أساساً تشريعياً جيداً، لم يظطلع جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) حتى الآن بولايته القاضية بتوفير الأمن الداخلي من خلال اختيار الأفراد المؤهلين وتوفير التدريب المهني ومنع الجرائم والتحقيق فيها وتعزيز مفاهيم الشرطة المجتمعية وتأمين المسؤولية المالية والحفاظ على النزاهة داخل الجهاز. لم يتلق جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) قبل نهاية العام ٢٠٠٩ - مع اقتراب موعد الانتخابات الوطنية في أوائل العام ٢٠١٠ - أي اهتمام يذكر من الحكومة والجهات الفاعلة الحكومية والدولية في عملية إصلاح القطاع الأمني (SSR). غير أن الهياكل التنظيمية الفعالة، وحتى المعدات والبنية التحتية الأكثر إلحاحاً لم تترجم على أرض الواقع.

حجم القوات والتجنيد

حتى العام ٢٠١٠، واصل جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) استيعاب عدد كبير من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، وذلك على نحو شبه يومي، مع تدريب ضئيل أو معدوم، مما شكل تحديات كبيرة على مستوى البرمجة لقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والجهات الفاعلة الدولية المعنية بقطاع إنفاذ القانون. كل من جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) يدركان أن بعض الأفراد يمتلكون الزي الرسمي لكلا المنظمين كما أن بعضهم لا يزالون يتقاضون رواتب منهما. تتفاقم هذه المشكلة جراء عدم وجود تمييز واضح بين الأجهزة الأمنية من حيث التدريب والعقلية والمهام.

نتيجة للتدفق العسكري الدائم في الشرطة وتدني مستوى مساءلة الأفراد، تواجه قيادة جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) صعوبة في تحديد الحجم الفعلي للقوات. وذلك يعني أنه من المستحيل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تخصيص الموارد أو تعقب معدات الشرطة وسجلات التدريب. أثناء التحضيرات الأمنية لانتخابات العام ٢٠١٠، أشارت التقديرات إلى اشتغال جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) على ما يصل إلى ٣٠,٠٠٠ فرد، غير أن ١٤,٠٠٠ - ١٦,٠٠٠ منهم فقط كانوا «مفيعدين ويمكن نشرهم»^{١٥} في يناير/كانون الأول ٢٠١١. قُدرت الأمم المتحدة قوة جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) بحوالي ٣٣,٠٠٠ عنصر، من بينهم ٥,٠٠٠ - ٦,٠٠٠ مجندين جديداً بدأوا التدريب في أوائل العام ٢٠١٠ (بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، ٢٠١١). لقد شكّل هؤلاء المجندون مجموعة «غرب الرجاف» سيئة السمعة.

لقد اختارت كل ولاية ٥٠٠ - ٦٠٠ مجند وأرسلتهم إلى الرجاف (بالقرب من جوبا) للخضوع للتدريب قبل التصويت. وكانت الفكرة أن عناصر الشرطة هؤلاء المدربين حديثاً سيعودون إلى ولاياتهم لتشكيل العمود الفقري لجهاز شرطة «جديد» لجنوب السودان (SSPS) للانتخابات والاستفتاء. لم تفلح هذه الخطة في مسعاها. غير أنه خلال التدريب، أطلقت اتهامات بسوء المعاملة من قبل المدربين الذين كانوا بمعظمهم من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).^{١٦}

استمر حجم جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) بالتنامي خلال العام ٢٠١١ مع محاولة الولايات بشكل مستقل تدريب المزيد من عناصر الشرطة. على سبيل المثال، قامت ولاية شرق الاستوائية بتدريب ٧٠٠ عنصر إضافي من الشرطة في العام ٢٠١١.^{١٧} وقدر حجم القوة بـ ٤٨,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ عنصر في منتصف العام ٢٠١١ بعد عملية الفرز التي جرت بين فبراير/شباط ويونيو/حزيران من العام نفسه. فضلاً عن محاولة شمل سائر عناصر جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)، ركزت عملية الفرز على تحديد السن ومستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والخلفية والولاءات السياسية.^{١٨}

القيادة والرواتب

يواجه جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) تحديات خطيرة على مستوى القيادة، لا سيما على مستوى الولايات والمقاطعات (والتي تشمل في المقام الأول رتب العقيد والمقدم). لقد تمّ جذب معظم العقداً مباشرة من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في العام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. وكان

العديد من هؤلاء الضباط من وحدات قوات دفاع جنوب السودان (SSDF) السابقة التي تم دمجها في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في أعقاب إعلان جوبا في العام ٢٠٠٦ وببساطة لم يكونوا مطلوبين من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). إن هؤلاء الضباط ليسوا فقط غير مدربين، ولكن الكثير منهم أميون أو مسنون أو ذوو إعاقات من الحرب. معظمهم يرون أنفسهم على أنهم «ملحقون» بجهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لأجل غير مسمى، بدلاً من أن يكونوا جزءاً من الجهاز. وهم يظنون متفائلين أنهم سيحصلون على المزايا نفسها مثل زملائهم الذين بقوا في الجيش. لا شك أنهم قد أصيبوا بخيبة أمل جزاءً التباينات في شروط الخدمة، لا سيما الرواتب في فترة ما قبل العام ٢٠١٢؛ إذ يتقاضى العقيد في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) حوالي ٣,٩٠٠ جنيه جنوب سوداني في الشهر مقارنة مع نظيره في جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) الذي يتقاضى فقط ٩٠٠ جنيه جنوب سوداني (قبل فبراير/شباط - مارس/أذار ٢٠١٢). على الورق، يتلقى العقيد في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) راتباً أكبر من أرفع شرطي في جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS). وكان التفاوت كبيراً على مختلف المستويات، مع تقاضي أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) راتباً يفوق ذلك الذي يتقاضاه عناصر جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) بثلاث إلى أربع مرات. ومن المدهش كيف أن عناصر جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) لم يتذمروا من هذا الوضع بصراحة أكثر، خاصة بالنظر إلى دوره شبه العسكري المماثل في المناطق الريفية.

في العام ٢٠١١، شملت موازنة الشرطة ٢٥٣ مليون دولار أميركي لرواتب الشرطة و١٤,٣ مليون دولار أميركي لتغطية تكاليف التشغيل ونفقات رأس المال.^{٥٥} وهذا غير كاف لتلبية الاحتياجات الضخمة لأي قوة ناشئة حديثاً، لا سيما إذا كان ذلك لتسلّم قيادة الأمن الداخلي من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). هنالك أدلة على أن جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) قد تلقى أموالاً إضافية من الحكومة لأداء مهام أو مشاريع محددة، غير أن الأموال الخارجة عن نطاق الموازنة، والتي يتم صرفها بشكل طارئ، لا تساعد الشرطة أو مستشاريهم، على التخطيط لعملية تطوير طويلة الأمد.^{٥٦}

شمل هيكل قيادة جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) خلال العام ٢٠١١ مفتشاً عاماً للشرطة (IGP)، يكون مسؤولاً أمام وزير الداخلية، ونائباً له - وكلاهما برتبة فريق؛ ثلاثة مفتشين عامين للشرطة (IGP) مساعدين في الرعاية الاجتماعية والإدارة والسكك الحديدية والنقل النهري ومتحدثاً رسمياً - كلهم برتبة لواء؛ و١٤ مديراً، من بينهم تسعة أوية. وكان ٧٠ في المائة من هؤلاء الضباط من جماعة الدينكا العرقية. بحلول ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، كان هذا الاتجاه لا يزال سارياً في الولايات؛ تسعة من مفوضي الشرطة العشرة (وكلهم برتبة لواء) كانوا من جماعة الدينكا.

تشير هذه التعيينات بوضوح إلى أن جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) لا يحاول الحفاظ على توازن عرقي في أوساط القيادة العليا، كما يتجلى حالياً في مجلس الوزراء. غير أن القوات المساعدة - التي تشكلت بمعظمها من مجندي غرب الرجاف الذين لم يعودوا إلى ولاياتهم - هي متعددة الانتماء العرقي. كما أن استخداماها الحالي في ولاية جونقلي لردع الصراع العرقي

يشير إلى أن هذه القوة شبه العسكرية ستستخدم للتصدي لحالات الطوارئ في الولايات، ولكنها تبقى تحت السيطرة المركزية للمفتش العام للشرطة (IGP) (من خلال المفتش العام للشرطة المساعد لشؤون العمليات).

التنظيم

خلال فترة اتفاق السلام الشامل (CPA)، تطوّر تنظيم جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) على المستوى الوطني ومستوى الولايات. إن مفوضي الشرطة، الذين يرفعون تقاريرهم في المقام الأول إلى حكام ولاياتهم فضلاً عن مقر جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) الرئيسي في جوبا للحصول على توجيهات بشأن السياسات والإدارة (بما في ذلك الرواتب) وبعض الدعم اللوجستي، بما يخص الشرطة على مستوى الولايات. غالباً ما تشمل شرطة الولاية فرعي المرور والتحقيق الجنائي^٧ التي ترفع تقاريرها على المستوى الوطني ومستوى الولايات. أن مفهوم الخدمات الشرطة اللامركزية لا يزال يشكل تحديات كبيرة واضحة. يواجه المفوضون وكبار الضباط صعوبة في فهم أدوارهم ومسؤولياتهم فهماً تاماً أثناء تعاملهم مع سلاسل الأوامر المتضاربة على الأرجح وببطء عملية تطوير مركز متماسك (المقر الرئيسي لجهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) في جوبا) في إملاء السياسات والإجراءات.

تم إنشاء شعبيتين إضافيتين على المستوى الوطني خلال فترة اتفاق السلام الشامل (CPA): الأمن العام^٨ والقوات المساعدة المذكورة أعلاه. وعكس الأمن العام منظمات مماثلة في الشمال، وهو قد هدف إلى ردع السلوك الهدام والتحرك السريع للتصدي للاضطرابات المدنية. كان مقر هذا الجهاز في غالبية الأحيان على المستوى الوطني أو مستوى عاصمة الولاية، وقد انتقده الجمهور بسبب النهج الباطش الذي اعتمده وانعدام المساءلة. وكان ينظر إليه على أنه أداة في يد الحكومة، يُستخدم لقمع أي إشارات لعدم الولاء. لقد تم حلّ جهاز الأمن العام بعد وقت قصير من الاستقلال.

يضطلع جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) بمهام الهجرة والجمارك في المطارات الدولية والموانئ الرئيسية للدخول/الخروج في جنوب السودان - وهو تحول آخر مهم من فترة اتفاق السلام الشامل (CPA). على مر التاريخ، لم يتحمّل جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) قط مسؤولية أمن الحدود بالكامل، ولكن تشكيل «إدارة شؤون الحدود» في وزارة الداخلية وشعبة «شرطة الحدود» داخل فرع عمليات جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) يشير إلى نية واضحة في هذا الاتجاه. لضمان فعالية هذه الشعبة، لا بد من وجود التنسيق الوثيق بين جهاز الأمن الوطني (NSS) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).

يمكن القول إن بعض الأحداث الرئيسية - أولاً الانتخابات ومن ثم الاستفتاء - قد ساعدت على تحديد أدوار ومسؤوليات جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) في ظل غياب استراتيجية أمنية وطنية واضحة المعالم. على الرغم من أن العلاقة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والشرطة قد أثبتت أنها صعبة للغاية في البداية، كان تقبّل صدارة الشرطة في مواجهة الأحداث

الرئيسية حاسماً في عملية تطور جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS). كانت الدوريات المشتركة – بما في ذلك موظفو مصالح السجون والحياة البرية والإطفاء – من المشاهد المنتظمة في جوبا خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١، كما أن مراكز العمليات المشتركة (JOC) كانت بمثابة مراكز متعددة الوكالات لتبادل المعلومات والتنسيق. بحلول العام ٢٠١١، فإن الاشتباكات التي كانت تحدث عند قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والشرطة بعمليات مشتركة أصبحت في الغالب شيئاً من الماضي.

لكن، وكما تمّت مناقشته في القسم الأول، تمّ ترك الترتيبات الأمنية ليوم الاستقلال – حيث كان الخطر مرتفعاً نظراً إلى وجود وسائل الإعلام الدولية – بمعظمها للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وجهاز الأمن والمخابرات الوطنية (NISS)/جهاز الأمن الوطني (NSS) والحرس الرئاسي. أما جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)، فقد تمّ توكيله بتأمين المرافقة وأداء واجبات تتعلق بتنظيم حركة المرور وتحديد بعض المسارات، ولم يكن لدورهم الأثر الهام في حال وقوع أي حادث أمني.

التخطيط لعملية التحول

شكّلت التغييرات في مجلس الوزراء في جنوب السودان في أغسطس/آب ٢٠١١ الحافز لوضع الخطط من أجل تعديل هيكلية وتنظيم جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) وزيادة الرواتب وبناء بنية تحتية إضافية. تتضمن خطة العمل لتحول الأمن المدني^{٥٩} أهدافاً للحد من حجم جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) وتحويله إلى قوة من ٣٦,٠٠٠ عنصر تقريباً وخفض عدد التوجيهات على مستوى المقر الرئيسي من ١٤ إلى ٥ (أنظر الجدول ١) وبناء ٥٠ مركزاً جديداً للشرطة (أربعة في كل ولاية وعشرة في جوبا).

ودعماً لوزير الداخلية المعين حديثاً أليسون مقايا، أعلن الرئيس (بصفته قائداً للشرطة) عن النية في إجراء مراجعة للأجور في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ من أجل معالجة التفاوت في الرواتب بين الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وجهاز شرطة جنوب السودان (SSPS). تبيّن الإشارات أن الرواتب الإجمالية في جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) ستشهد زيادة لتناسب مع رواتب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) للرتب نفسها قبل منتصف العام ٢٠١٢. وذلك مرتبط باعتماده في الموازنة الوطنية، وهو قد يتأثر بتدابير التقشف الناجمة عن توقف إنتاج النفط في أوائل العام ٢٠١٢.^{٦٠}

خلال الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، واصل جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) استيعاب المزيد من العناصر، مثل رجال الشرطة الـ٤٠٠ الجنوب سودانيين ومسؤولي الجمارك الذين كانوا يخدمون في الشرطة السودانية وتبرأت منهم الخرطوم بعد الاستقلال. على الرغم من خضوعهم للتدريب الرسمي كأفراد في الشرطة وتشكيلهم فعلياً جهاز الضباط في الرتب المتوسطة، إلا أن معظمهم في أشد الحاجة إلى التدريب على اللغة الإنجليزية، جنباً إلى جنب مع هذه المجموعة، أدى الارتفاع في عدد العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ و٥٠ عاماً، والذين تم استيعابهم في

جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) من قوى أخرى، إلى استعراض لخيارات التقاعد/التعويضات. خارج نطاق خطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) المستقبلية. كان جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) ينظر في الخيارات لتقليص حجم القوة من خلال نهج تدريجي. على سبيل المثال، تقاعد بأجر كامل في العام الأول، يليه بنصف أجر في السنتين الثانية والثالثة، وهلم جراً. وفي حين أنه لم يتم بعد الإعلان عن أي خطط ملموسة، إلا أنه من المشجع أن تجري مناقشة الخيارات البديلة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR).

لقد أحدثت ولاية مقايا في منصب وزير الداخلية تغييرات كبيرة في هيكل الشرطة. وكتمهيد لهذه العملية، أمر الرئيس بحل شعبة الأمن العام المثيرة للجدل بعد الاستقلال، الأمر الذي خلف العديد من العناصر السابقين إما ليُصار إلى استيعابهم في جهاز الأمن الوطني (NSS) أو نشرهم على شعب أخرى في جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS). سارعت وزارة الداخلية، نظراً إلى حرصها على تعزيز الصورة العامة لجهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)، إلى ضمان استيعاب غالبية عناصر الأمن العام في جهاز الأمن الوطني (NSS) الأقل مكانة^{٦١} إن غالبية القوات المساعدة، التي ترفع تقاريرها إلى المفتش العام للشرطة (IGP) من خلال توجيهات العمليات، تُعتبر اليوم كجهاز مساعد وطني يتم نشره خلال حالات الطوارئ الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، شكل جهاز شرطة

الجدول ١. عملية إعادة التنظيم المقررة لجهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)

المديريات الراهنة لجهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)	الهيكلية الجديدة (فبراير/شباط ٢٠١٢) (المديريات التابعة للمفتش العام للشرطة (المساعد)
<ul style="list-style-type: none"> العمليات الأمن العام ودائرة التحقيق الجنائي التدريب البحوث والتخطيط الممرور الشؤون اللوجستية الرفاه الاجتماعي المعايير المهنية المالية الشؤون القانونية الاتصالات الإدارة الهجرة الإعلام والتوجيه 	<ul style="list-style-type: none"> الإدارة دائرة التحقيق الجنائي والجرائم العمليات التدريب وتنمية الموارد البشرية الرفاه الاجتماعي

جنوب السودان (SSPS) قوة الإنقاذ في حالات الطوارئ الكائن مقرها في جوبا (بالاعتماد على أفراد من القوات المساعدة)^{٦٢} بما يتزامن مع انسحاب دوريات الشرطة العسكرية التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). كانت هذه القوة في البداية تحت سيطرة مقر جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)، ومن ثم تم نقلها تحت سيطرة مفوض شرطة ولاية الاستوائية الوسطى. يتوقع من قوة الإنقاذ في حالات الطوارئ الاستجابة لاتصالات «٩٩٩» بالتوازي مع تطوير مركز جوبا للاتصال في حالات الطوارئ (JECC). يعتزم نائب المفتش العام للشرطة (DIGP) الانتهاء من

الإشياء المتكامل لمركز جوبا للاتصال في حالات الطوارئ (JECC) بحلول شهر يوليو/تموز ٢٠١٢^{٣١}

المساعدة الدولية

كان للمساعدة الدولية دور في التغييرات داخل جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS). فقد تم تأسيس وحدتين متخصصتين بدعم دولي في العام ٢٠١١: الدوريات الخاصة بالمواشي ودوريات الطرق السريعة. يصعب في ظل الموارد القليلة رؤية كيف يمكن لهاتين الوحدتين التأثير على المستوى الوطني، غير أنهما قد تكونان مفيدتين على المدى الطويل في المناطق التي تشهد مشاكل معينة. مما لا شك فيه أن وجود وحدة دوريات خاصة بالمواشي في المناطق النائية من ولاية جونقلي الجنوبية سيردع الهجمات على الماشية والنزاعات على حقوق الرعي. كما أن الطرق المعبدة الجديدة خارج جوبا بحاجة أيضاً إلى تواجد الشرطة. فقد شهد العام ٢٠١١ وقوع أكثر من ١٠٠ حادث سير خطير في الشهر على طريق جوبا- نمولي الذي ظل قيد البناء طوال عدة سنوات.^{٦٤} يمكن للافتناء ١٠ درجات نارية وتخرج ١٥ شرطياً دراجاً في سبتمبر/أيلول ٢٠١١ أن يحد من خطر وقوع حوادث، غير أنه لا بد من المزيد من الدعم اللوجستي لضمان عمل الوحدة بشكل صحيح.^{٦٥}

هنالك أيضاً محاولات دولية لتعريف قيادة جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) على مبادئ الشرطة القائمة على المعلومات الاستخبارية (ILP). تمّ تصور هذه المبادئ في الأصل من قبل جهاز شرطة مقاطعة في بريطانيا لتطبيق في وقت لاحق في الولايات المتحدة من أجل تحسين العمليات الاستخبارية بعد ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١؛ وهي توجه عمل الشرطة حول إدارة وجمع ومعالجة وتحليل ونشر وتبادل المعلومات والاستخبارات الجنائية، فضلاً عن المساءلة الإدارية والمسؤولية من أجل تحقيق النتائج (بيترسون، ٢٠٠٥، ص ٦-٩). لا تختلف عمليات الشرطة القائمة على المعلومات الاستخبارية (ILP) عن مفاهيم الاستخبارات العسكرية التي كانت جزءاً من دورات تخطيط وعمليات القوات المسلحة لأكثر من ٤٠ عاماً. من المفيد غرس مفاهيم الشرطة القائمة على المعلومات الاستخبارية (ILP) في عقلية قادة جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)، ويتوقع في نهاية المطاف أن يعزز من التحسينات. لكن، على المدى القصير، سيؤدي تدني مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة وانعدام القدرات في مجال معالجة المعلومات وضعف فرص الوصول إلى نظم المعلومات إلى الحد من تطبيق مبادئ الشرطة القائمة على المعلومات الاستخبارية (ILP). فأى محاولات لتنفيذ أكثر من أساسيات هذه المبادئ لن يؤتي على الأرجح ثمار في الوقت الراهن.

على الرغم من الإشارات الإيجابية لعمليات الإصلاح، ثمة مؤشرات قوية على أن جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) يواجه التحديات نفسها بخصوص الرواتب مثل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، بما في ذلك التضخم في الحجم وعدم الدقة في جداول الرواتب وضعف عملية رفع التقارير المالية. على الرغم من أن إحدى مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرطة في العام ٢٠٠٩ والتي قضت باحتساب عدد العناصر الفعليين في جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) قد أسفرت عن قاعدة بيانات محسوبة وزيادة في التنسيق في وضع جداول الرواتب في الولايات والمقار الرئيسية، ثمة العديد من التفاصيل التي باتت اليوم قديمة. وعلى الرغم من المحاولات الجديدة لتجميع سجلات دقيقة، غير أن هذه المبادرة لا تتمتع بتأثير يُذكر على جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS). فهي في المقام الأول عملية تمتلكها الأمم المتحدة.^{٦٦}

تحسب سلطات شرطة الولاية بانتظام رواتب ٣,٠٠٠ موظف بالضبط من دون أي محاسبة على الغياب أو المرض أو التجنيد الإضافي. وبفضل الدعم الدولي، لمبادرة مستمرة ترمي إلى إدخال النظم الحاسوبية المطورة وتدريب الموظفين الإداريين وتوفير بنية تحتية أفضل في سائر أنحاء الولايات العشر، يمكن تحسين الوضع. بالإضافة إلى ذلك، فجهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)، وبدعم دولي، قد رمى إلى تنفيذ عملية تدقيق أخرى للموظفين من أجل تحديث قاعدة بيانات الموارد البشرية، اعتباراً من فبراير/شباط ٢٠١٢. يبقى أن نرى ما إذا كان سيتم شمل سائر العاملين في قاعدة البيانات قبل حدوث المزيد من التغييرات على مستوى حجم وتركيبه وهيكلية جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS).

سوء السلوك

لا تزال الاتهامات توجه إلى أفراد جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) المنتشرين في المدن الكبرى، خاصة شرطة المرور، بارتكاب أعمال التخويف والابتزاز. غالباً ما كان سلوكهم، فضلاً عن سلوك غيرهم من أفراد قوات الأمن في نقاط التفتيش المشتركة بين القوى العسكرية/الأمنية في جوبا في العام ٢٠١٠ وأوائل العام ٢٠١١، كان يرثى له، لا سيما في الليل. فالإفادات عن حالات السكر والعدائية غير المبررة والاعتداءات والابتزاز كانت روتينية.

شهدت فترة الاستقلال بعض التحسن في سلوك جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS). وقد تراجعت التقارير عن أعمال التهريب والاعتداءات، خاصة منذ نشر فرقة الإنقاذ. على الرغم من ذلك، لا يزال اللوم بشأن موجات انعدام الأمن في جوبا وغيرها من المدن الرئيسية يلقي على الشرطة. ولا يزال الابتزاز يمثل مشكلة رئيسية وهو ينسب إلى الانخفاض النسبي لرواتب عناصر الشرطة. مقارنة مع نظرائهم في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).^{٧٧} أشارت نتائج استطلاع أجراه مستشارون دوليون في مراكز الشرطة الرئيسية في ست ولايات في منتصف العام ٢٠١١ إلى أن أكثر من ٤٠ في المائة من الأشخاص الذين يطلبون المساعدة من جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) كان يُطلب منهم دفع رسوم لقاء خدماتهم.^{٧٨}

إن استغلال التشريعات غير الواضحة والدائمة التغيير، المطبقة من قبل عناصر الشرطة الذين لا يمتلكون سوى مقدار ضئيل من الفهم لسيادة القانون، يوضح الأسباب الجذرية للفساد وسوء السلوك على المستوى المنخفض. لقد أنشأ جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) نظام عدالة عاجل داخلي للتعامل بسرعة مع الضباط المخالفين. على الرغم من ذلك، فلا تزال مسألة تحديد الجناة تمثل مشكلة كبيرة. يشجع المستشارون الدوليون جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) على إدراج الأسماء أو أرقام بطاقات الهوية على الزي الرسمي من أجل تحسين السلوك والمساءلة.^{٧٩} وقد كان ذلك موضوع المناقشات البرلمانية التي جرت في أواخر العام ٢٠١١.

يواجه جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)، على غرار الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، العديد من التحديات العملاقة. وأبرز هذه التحديات افتقار للموارد الأساسية بشكل ميؤوس منه.

على الألب، فنقص وسائل الاتصال والنقل، فضلاً عن نقص الأفراد المدربين، يعوق بشدة عمليات جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS). ثمة حاجة ماسة للهواتف النقالة والمركبات الآلية في مراكز الشرطة لكي يتمكن الضباط من الاستجابة السريعة. هنالك أيضاً زيادة مطردة في الجريمة في المراكز السكنية، سواء من حيث الوتيرة أو من حيث التعقيد، وهي تضيف المزيد من التعقيد على مهمة جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS). إن استبدال الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في كل من المناطق الحضرية والريفية من خلال إنشاء وحدات شبه عسكرية فعالة، فضلاً عن الشرطة المجتمعية، لا يزال يشكل مهمة ضخمة لجهاز شرطة جنوب السودان (SSPS). يمكن القول إن التحدي الأبرز الذي يواجهه جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) يقضي بتنفيذ الإصلاحات التي تم مؤخراً التخطيط لها مع عدم استسلامه في الوقت نفسه لافتقار مساءلة الأفراد على غرار الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أو، الأسوأ من ذلك، الاستسلام للفساد الشائع. ❏

٥. أدوار القوات المنظمة الأخرى: قوة احتياطية؟

مصلحة السجون

تعاني مصلحة السجون في جنوب السودان من ضعف البنية التحتية والاحتفاظ وافتقار ضباط السجون للمهارة، وعلى الرغم من أن ثمة تقدم قد أحرز منذ العام ٢٠٠٧ للتصدي لهذه التحديات وتنفيذ الإصلاحات المستدامة، غير أن ذلك قد بدأ واستمر إلى حد كبير بواسطة تمويل الشركاء الدوليين.

منذ العام ٢٠٠٧ وحتى الاستقلال، حاولت حكومة جنوب السودان (GoSS) مع الشركاء في عملية التطوير صياغة استراتيجيات لإصلاح السجون، فتم وضع عشر استراتيجيات في العام ٢٠٠٨ وحده (أنظر المربع ١، ص. ٣٥). كما تم إدخال بعض التحسينات من أجل معالجة مسألة الاحتفاظ في السجون وتدريب الضباط وصياغة التشريعات وقواعد السلوك. على الرغم من هذه الجهود التعاونية، ظلت هنالك ثغرات كبيرة في عملية إصلاح السجون قبل الاستقلال في يوليو/تموز ٢٠١١.

منذ الاستقلال، أستمّر تقدّم عملية إصلاح السجون، لا سيما في ما يتعلق بتدريب الضباط وإعادة تأهيل السجون وإدارة المعلومات. وقد تمت صياغة السياسات والتنظيمات وتنفيذها، على الرغم من أن بعض هذه السياسات لا يزال في انتظار الموافقة. لكن وفي حين أن قطاع السجون كان في البداية مكباً للجنود المسرحين من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، فقد عمدت الحكومة والشركاء الدوليين إلى تقييد هذه العملية.

لم يتم وضع أي استراتيجيات بارزة أو أطر محددة لقطاع السجون غير تلك الواردة في خطط التنمية الوطنية والموازنة. غير أن ثمة مؤشرات على أن المدير العام لمصلحة السجون (وهو ضابط من ذوي الخبرة والتدريب المهني) سيشرع في وضع خطة استراتيجية للفترة الممتدة بين الأعوام ٢٠١٢ و٢٠١٥ في فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠١٢^٧، ويؤمل أن يعالج ذلك القضايا التي أثيرت في خطة تنمية جنوب السودان (SSDP) للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ التي حددت التحديات المتبقية مثل «عدم وجود بدائل للسجن؛ والاحتفاظ في السجون؛ والافتقار إلى التمويل اللازم لبرامج إعادة التأهيل» (حكومة جنوب السودان (GoSS)، ١١، ٢، ص. ١٠٩). لقد حددت خطة التنمية الهدف العام لمصلحة السجون في جنوب السودان بحلول العام ٢٠١٣ على النحو التالي: «توفير مرافق سجن واحتجاز آمنة وإنسانية عن طريق سجون عملية وآمنة على مستوى الوطن والولاية والمقاطعة» (حكومة جنوب السودان (GoSS)، ١١، ٢، ص. ١١٧).

لا تزال المصلحة تخصص معظم موازنتها للرواتب، مع ترك سقف الموازنة للعمليات منخفضاً للغاية. وهي تعتمد اعتماداً كبيراً على الشركاء في التنمية لتمويل ودعم معظم مشاريع الإصلاح. خصصت موازنة العام ٢٠١١ لمصلحة السجون غالبية النفقات على الإدارة العامة، خاصة الرواتب^٨. تمّ تخصيص نحو ١٢٩ مليون جنيه جنوب سوداني (SSP) للرواتب في حين تم تخصيص نحو ٥ ملايين جنيه جنوب سوداني (SSP) فقط للتكاليف التشغيلية (حكومة جنوب السودان (GoSS)، ١١، ٢، ص. ٣٥).

تشمل حسابات موازنة العام ٢٠١١ نحو ٢٢,٠٠٠ ضابط^{٧٢} و فقط ٥,٠٠٠-٦,٠٠٠ سجين في ٣٨ سجناً في جنوب السودان.^{٧٣} إن ارتفاع نسبة الضباط مقارنة بالسجناء ناتج إلى حد كبير عن دمج أعضاء سابقين من قوات دفاع جنوب السودان (SSDF) في مرحلة ما بعد إعلان جوبا في العام ٢٠٠٦. غير أن العديد من ضباط السجون لا يداومون في عملهم كما أن عدداً غير معروف من الأسلحة التي يمتلكونها هي في حالة سيئة وتستلزم الصيانة. يمكن بسهولة استخدام العدد الفائض من العناصر التابعة للمصلحة كجنود احتياطيين من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أو جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)، عند الاقتضاء - ما يصل إلى شعبة في الجيش من حيث الحجم. معظم العاملين في مصلحة السجون، مثل جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)، يعتبرون أنفسهم «ملحقين» فقط بمصلحة السجون من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). من المحتمل أن يشكل العدد الفائض من الضباط، الذين قد يبلغ عددهم نحو ١٠,٠٠٠-١٥,٠٠٠ إذا كانوا متوافقين مع المعايير الإقليمية، هدفاً مبكراً لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR).

المربع ١. الأهداف المبكرة لمصلحة السجون

كانت الأهداف العشرة التي وضعت بصورة مشتركة بين مصلحة السجون في جنوب السودان والوحدة الاستشارية للإصلاحات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) في العام ٢٠٠٨ على النحو التالي:

- إنهاء التجريم
- خفض عدد السجناء في الحبس الاحتياطي
- خفض عدد الجناة المحتجزين في السجون بسبب عدم قدرتهم على دفع غرامة معينة
- خفض عدد الأشخاص المحتجزين في السجون لامتناعهم عن دفع تعويضات لضحاياهم
- خفض عدد الأشخاص المحتجزين في السجون بسبب عجزهم عن تسديد دين (مدني)
- إخراج سائر الأشخاص المصابين بأمراض عقلية من السجون ونقلهم إلى مؤسسة للصحة النفسية
- تشجيع التحول عن نظام العدالة الجنائية الرسمي
- تشجيع تنفيذ الأحكام غير الاحتجازية
- تشجيع استخدام عمليات الإفراج المؤقت من السجون
- التشجيع على الإفراج المبكر عن الجناة، عند الاقتضاء، مع عملية إشراف مناسبة

المصدر: مصلحة سجون جنوب السودان (حكومة جنوب السودان (GoSS)، ٢٠٠٨، ص. ١).

سيتلقى موظفو مصلحة السجون على الأرجح الزيادات نفسها في الأجر مثل جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)، وذلك على النحو المتفق عليه في أوائل العام ٢٠١٢، مما يجعلها متوافقة مع جداول رواتب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، وذلك سيضع ضغوطاً متزايدة على الموازنة التي قد تشهد ارتفاعاً في إجمالي المخصصات للرواتب إلى أكثر من ٢٥٠ مليون جنية جنوب سوداني (SSP). تظهر موازنة العام ٢٠١١ أنه وفي حين أن الحكومة مستعدة لدفع رواتب ضباط السجون، هنالك القليل من المال المخصص للموازنة التشغيلية التي تغطي أنشطة معينة، مثل تحديث وإعادة تأهيل السجون ووضع وصيانة قاعدة بيانات للسجناء وتدريب ضباط السجون. ستخضع مصلحة السجون لعملية تدقيق كاملة للموظفين، وذلك بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، ابتداءً من فبراير/شباط ٢٠١٢.

لا بد من الإشارة إلى أنه قد تم تخصيص الأموال لمعاشات تقاعد ضباط السجون برصد ٢ مليون جنيه جنوب سوداني من موازنة العام ٢٠١١. وهو أمر مهم في ضوء الجهود المبذولة لتشجيع التقاعد في أوساط ضباط السجون. غير أنه لم تتم بعد الموافقة بشكل رسمي على أي نظام للمعاشات التقاعدية.

مصلحة الحياة البرية في جنوب السودان

تخضع مصلحة الحياة البرية في جنوب السودان (SSWS) لوزارة الحياة البرية وحماية البيئة والسياحة. وهي تعاني من العديد من القضايا نفسها التي تعاني منها الأجهزة النظامية والعسكرية الأخرى. تضم المصلحة ١٤,٠٠٠ إلى ١٨,٠٠٠ عنصر^{٧٤} بتكلفة تبلغ نحو ١٥٠ مليون جنيه جنوب سوداني (SSP) (في العام ٢٠١٠). وموازنتها مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع مصلحة السجون. تتم إدارتها على المستوى الوطني، وهي لا تمتلك «قائداً» وإنما تخضع لإدارة وكيل الوزارة. تشارلز أسير. يدرك أسير، وهو ضابط مسؤول خضع للتدريب في مجال الحياة البرية، الحاجة إلى «نزع سلاح» حراس الأحرار من أجل التركيز على التنمية المحلية وحماية الحياة البرية والترويج للسياحة «المنضبطة». لكن، وعلى غرار مصلحة السجون، فقد شكّلت مصلحة الحياة البرية في جنوب السودان (SSWS) مكياً لاستيعاب عناصر سابقين من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، وبالتالي فقلة من عناصرها مدربون على شؤون الحياة البرية أو إدارة الأحرار. بدلاً عن ذلك، فالوحدات التابعة للمصلحة حريصة على نشر «القوات» في محاولة لمعالجة قضايا محلية - مثل فخاخ الحيوانات - بدلاً من كسب تأييد المجتمع.

وفقاً لنشرة صادرة عن وزارة الحياة البرية وحماية البيئة والسياحة السودانية، المنطقة الجنوبية (حكومة السودان (GoS)، ١٩٨٢)، يشتمل جنوب السودان على أربع أحرار وطنية و١٥ محمية. تخضع الأحرار لإدارة وطنية في حين تتم إدارة المحميات على مستوى الولايات. غير أن الوزارة الوطنية لا تمتلك سوى مكتب واحد على مستوى الولايات، وهو في ولاية شرق الاستوائية. نظراً إلى النقص في التوجيه، غالباً ما يتم استخدام الفائض من موظفي مصلحة الحياة البرية في جنوب السودان (SSWS) من أجل دعم مفوضي المقاطعات وجهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) في واجبات أمنية أكثر عمومية. على الرغم من الاضطلاع بالواجبات نفسها أو المشابهة لنظرائهم في جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) ومصلحة السجون، فما من مؤشرات على أن أجور موظفي مصلحة الحياة البرية في جنوب السودان (SSWS) ستزداد تماشياً مع القوات المنظمة الأخرى.

إن مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والتدريبات المعمول بها في مصلحة الحياة البرية في جنوب السودان (SSWS) منخفضة جداً على غرار الأجهزة المسلحة الأخرى، إلى حد كبير. لذا، فقدرة المصلحة على الاضطلاع بمهامها محدودة جداً. لقد أمنت بعض الهيئات الدولية التدريب، كما أن بعض البلدان المجاورة، لا سيما كينيا، قدمت الدعم والتنسيق. غير أن مصلحة الحياة البرية في جنوب السودان (SSWS) بحاجة إلى بعض الوقت لكي تصبح قادرة على حماية الحياة البرية والبيئة الطبيعية، كما أن النقص العام في القدرات يقترن بانخفاض القدرة على التنقل. فنظراً

إلى محدودية عدد المركبات الآلية، تتمّ العديد من الدوريات على الأقدام، وليس هناك موجودات ومعدات جوية للرصد وكشف عمليات الصيد غير المشروع. تفتقر مصلحة الحياة البرية في جنوب السودان (SSWS) أيضاً إلى وسائل الاتصال الفعالة والأسلحة المناسبة.

على غرار مصلحة السجون، يمكن تحويل مصلحة الحياة البرية في جنوب السودان (SSWS) بسهولة إلى قوة عسكرية لدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في أوقات النزاع، لا سيما في حال تصاعد التوترات على الحدود مع السودان. قد يشكّل العناصر البالغ عددهم ١٤,٠٠٠ والمسلحون في غالبيتهم أكثر من شعبة عسكرية من حيث العدد - ممّا يمنح الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ما مجموعه شعبتي احتياط إذا ما تم تضمين أفراد مصلحة السجون. لكن، في المدى القصير، ستستمر مصلحة الحياة البرية في جنوب السودان (SSWS) على الأرجح بدعم جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) في أعمال الشرطة وواجبات الحماية الأساسية في المناطق التي تقلّ فيها قوات الأمن وتكثر التهديدات الداخلية،^{٧٥} بدلاً من أداء دورها كمصلحة مكرسة ومركزة ومدربة ومجهزة بالموارد الخاصة لحماية الحياة البرية. ❏

الخلاصة

لا يمكن تحقيق إصلاح شامل للقطاع الأمني (SSR) إلا في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى السلام، أو في تلك التي تكون قد تخلّت عن الصراع وقررت تجاوزه. لكن هذه الشروط لا تزال غير متوفرة في جنوب السودان. فالتعهدات الأمنية الداخلية والخارجية، التي تفاقمت جرّاء زيادة تدفقات الأسلحة الصغيرة، لا تزال كثيرة جداً ومعقدة. لهذه الأسباب، فسيستمر على الأرجح إحباط عملية إصلاح القوات الأمنية ومبادرات تطويرها.

على الرغم من ذلك، لا تزال قوات الأمن في جنوب السودان تتمتع بالقوة والمرونة. فمواجهة التحديات الأمنية، في حين أنها تتنافس على الموارد الشحيحة، سيظلّ يشكّل دائماً أولوية رئيسية بالنسبة إليها. لا بد من عملية تطوير، وإصلاح إلى حد ما، في المدى الطويل، غير أن أي عملية من هذا النوع ستصبح ثانوية كلما دعت الحاجة إلى إجراء عمليات فورية. في الواقع، لقد أدت ست سنوات من جهود الإصلاح والتطوير، بطريقة ما، إلى جعل عناصر قوات الأمن أكثر ضعفاً وعرضة للخطر في الوقت الذي يكون فيه البلد أكثر عرضة للتهديد. لكي تتمكن قوات الأمن من التغلب على هذه التحديات، فليس أمامها سوى طريقة واحدة للمضي قدماً – وهي مواصلة عملية الإصلاح مع التزام مضاعف.

ثمّة مؤشرات إيجابية على أن إنشاء وزارة للأمن القومي وتعيين وزير من ذوي الخبرة العالية والقدرة على المبادرة سيؤدي إلى إنشاء بنية رسمية لاتخاذ القرارات الأمنية على المستوى الوطني. وقد تتفاعل العمليات المنفذة على المستوى الوطني بعد ذلك مع الإجراءات على مستوى الولايات والمقاطعات من أجل إنتاج عملية تخطيط وتبادل معلومات وإدارة عمليات أكثر تماسكاً. أما الخطر الفوري فيتمثل باستمرار القضايا الأمنية الفعلية في إلقاء كبار المسؤولين عن اتخاذ القرارات عن تنفيذ عمليات جديدة، وسيستمرّون بالتالي في العمل بطريقة أقل شمولية. أوقات الأزمات ليست الأوقات المناسبة لإدخال عمليات جديدة، لم يتم التدريب عليها أو اختبارها.

لا يزال الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) حبيس عقلية الاستنزاف في حين أن الموارد التقليدية شحيحة، مما يعني ميلاً أقل لاستخدام وسائل فن قيادة العمليات من أجل إلحاق الهزيمة بالميليشيات واحتواء القتال بين القبائل وردع عمليات التسلّل عبر الحدود. لقد أصبحت قواته، إلى حد ما، أقل مرونة إذ أنها في صدد التحوّل إلى جيش تقليدي بشكل أكبر. ونظراً إلى الإصرار على استخدام المركبات الآلية بدلاً من السير، فضلاً عن الحاجة إلى المزيد من الدعم اللوجستي، لم يبق أمام الجيش سوى عدد قليل من الخيارات للتعامل مع تنوع وحجم المشاكل الأمنية التي يواجهها.

تشكل مساءلة العناصر والقدرة على تحمل تكاليفها في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) تحديات كبرى. فمن دون تضافر الجهود، وتأييد القيادة على مختلف المستويات، سيكون من المستحيل تحقيق المساءلة في أي وقت، في حين لا يمكن حل مسألة قدرة تحمل التكاليف

من خلال برنامج سبئ التخطيط ومكلف لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR). يمكن لتحليل أوسع، بما في ذلك استعراض رسمي وشامل، يركز على التهديدات الأمنية والفحص الدقيق للمبادرات البديلة، مثل الإنتاج العسكري وإنشاء قوة احتياطية والاستثمار في معاشات التقاعد وتعويزات نهاية الخدمة، يمكن أن يؤدي إلى إطلاق عملية إصلاح كبيرة، إن فرص تحقيق عملية تطوير ناجحة وهادفة هي أفضل بكثير إذا ما اقترنت بتغيير في العقلية.

بالإضافة إلى ذلك، فالتغيرات التي حدثت مؤخراً في تشريعات الولايات المتحدة المتعلقة بتوفير المعدات العسكرية والخدمات الدفاعية قد تؤدي إلى حدوث تغييرات كبيرة بالنسبة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) إذا كان بإمكانه الوصول إلى برنامج التمويل العسكري الأجنبي.^{٧١} ويمكن لعملية إمداد بمعدات عسكرية تخضع لرقابة محكمة ومقرونة بالدعم المناسب، للتخفيف من ضغط التهديدات الخارجية والداخلية، أن تشكل الرافعة اللازمة للتحرك على قيام عملية تطوير وإصلاح جديدة. إن حزم التدريب الشامل والاستدامة مكلفة، غير أن البرامج المناسبة قد تؤدي إلى انخفاض أكبر في نفقات الدفاع على المدى الطويل مع توفير الأمن المطلوب في هذه المرحلة.

في حال نجاح جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) في تحقيق الإصلاحات القادمة المتعلقة بمساءلة الأفراد وتلك المتعلقة بالهيكلية وتمكن من برهنة فعاليته ومنفعته في التصدي للتهديدات الداخلية، فسيكون على الطريق الصحيح لتزويد حكومة جنوب السودان (GoSS) بالأمن الذي تشتد الحاجة إليه على مستوى المجتمع المحلي، كما أنه سيرفع عبئاً كبيراً عن كاهل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، مما يسمح له بالتركيز أكثر على عملية الإصلاح. أما في حال فشله، فقد ينظر إليه على أنه عبء مكلف. إن التحدي الأكبر الذي يواجهه هو الالتزام بسيادة القوانين وإنفاذها، ومن دون تعزيز تنمية القدرات الفردية من خلال التدريب المستمر والتوجيه، سيصبح التقصير في أداء الواجب والفساد هما القاعدة.

على الرغم من عدم وجود أدلة واضحة على أن برامج تطوير وإصلاح قوات الأمن إنما تؤدي إلى تفاقم الوضع الأمني، غير أنها لا تساعد بالضرورة قوات الأمن على مواجهة التهديدات الحالية والناشئة. وهذا الأمر لا يزال بالغ الأهمية. فمن دون استجابات فعالة وقصيرة الأمد من جانب القوات الأمنية، يمكن للتصعيد الناجم عن عملية التنمية والإصلاح أن يأتي بنتائج عكسية. يجب تفادي اثنين من السيناريوهات: الأول حيث تجد القوات الأمنية نفسها محاصرة بين التهديدات المستمرة والموازنات المنخفضة، فيسودها السخط؛ والثاني حيث يقوم الصراع على الحدود وانعدام الأمن الداخلي باستيعاب سائر القوات النظامية، مما يدفع بالمزيد من التجنيد. لتفادي هاتين الحالتين، لا بد للمجتمع الدولي وحكومة جنوب السودان (GoSS) من التحرك بحذر. ■

الهوامش

١. تعرّف هذه الورقة التخطيط على مستوى العمليات على أنه المستوى الذي يجري فيه التخطيط وتنفيذ وضمان استمرار الحملات والعمليات الكبرى لتحقيق أهداف استراتيجية في مناطق العمليات العسكرية أو أي عمليات أخرى. تربط الأنشطة على هذا المستوى التكتيكات والاستراتيجية من خلال وضع أهداف العمليات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتسلسل الأحداث من أجل تحقيق الأهداف العملية والشروع في الإجراءات، واستخدام الموارد لتحقيق هذه الأحداث وضمان استدامتها. تنطوي هذه الأنشطة على بعد أوسع نطاقاً للزمان أو المكان مقارنة بالتكتيكات، وهي تضمن تقديم الدعم اللوجستي والإداري للقوات التكتيكية، وتوفير الوسائل التي يتم من خلالها استغلال النجاحات التكتيكية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
٢. مناقشات مع ضباط مسؤولين على مستوى الشعب في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وموظفين مدنيين من هذه الولايات، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ - يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٣. أنظر مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٢، ب).
٤. مصادر سرية في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ٢٠٠٩-٢٠١٢.
٥. أحد تقارير السودان القادمة التي ستصدر عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) سيتناول هذا الصراع ومصادر الأسلحة.
٦. أنظر يونغ (٢٠٠٦).
٧. للاطلاع على تحليل مفصّل للمتمردين الجنوبيين، أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١، ب).
٨. غالباً ما يُساء فهم مصطلح «الجيش الأبيض». كان الجيش الأبيض عبارة عن جماعة غير منظمة من الشبان من النوير الذين نشطوا في ولاية جونقلي خلال الحرب الأهلية، وعلى غرار العديد من الجماعات المسلحة الأخرى في جنوب السودان، تشكل الجيش الأبيض في البداية لحماية قطعان الماشية والممتلكات، غير أنه قد اضطلع أيضاً بدور نشط في الحرب، بما في ذلك استخدامه من قبل الخرطوم كقوة ثالثة (للقتال بالوكالة). لقد قاتل شباب الجيش الأبيض ضد فصيل نصير التابع لريك ماشار بعد انقسام العام ١٩٩١ في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). تشير الأبحاث السابقة إلى أن الجيش الأبيض كان يشكل قوة كبيرة أثناء اتفاق السلام الشامل (CPA) مع تفاوت حجمه بين ١٠,٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ عنصر. للحصول على وصف مفصل، أنظر أرنولد وألدن (٢٠٠٧).
٩. بضع مئات، ولكن أقل من ١,٠٠٠، هو تقدير متحفظ على أساس تقارير غير مؤكدة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) والمنظمات الإنسانية.
١٠. مقابلات مع ضباط من كبار المسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في جوبا وبور، فبراير/شباط-مارس/أذار ٢٠١٢.
١١. أجرى مفوض مقاطعة تونج الجنوبية أكيك تونغ أيو عدة تصاريح للصحافة في مارس/ آذار ٢٠١٢، معلناً أن مقاطعته كانت تقوم بتدريب بعض السكان المحليين ليصبحوا ضباط شرطة مجتمعين لحماية المدنيين والماشية. كما صرّح أن قوات الشرطة المجتمعية ستكون تحت قيادة مقرّ شرطة المقاطعة، وأن الدفعة الأولى من الشرطة المجتمعية البالغ

١٣. حجمها ١,٠٠٠ عنصر قد بلغت ٢٠٠ متدرب.
١٤. أنظر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (٢٠٠٧، ص. ١٠٤).
١٥. أنظر وولف (٢٠٠٤، ص. ٥).
١٦. وفقاً لمصادر حكومية سرية (مقابلات في جوبا، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١-يناير/كانون الثاني ٢٠١٢)، كانت اللجان الطارئة في الآونة الأخيرة، ومع الموافقة النهائية لمجلس وزراء جنوب السودان، مسؤولة عن سائر عمليات اتخاذ القرارات الأمنية الكبرى.
١٧. يمثل قادة الشعب أو الألوية أو الكتائب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) على مستوى الولايات والمقاطعات، وفقاً لحجم القوات المنتشرة في أي منطقة معينة. غير أن عمليات نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لا تعكس حدود الولايات والمقاطعات وغالباً ما تعاني من سوء التحديد.
١٨. مناقشات مع مستشارين أمنيين دوليين، جوبا، مايو/أيار ٢٠١١.
١٩. في ٢٦ أغسطس/آب ٢٠١١، أصدر الرئيس سلفا كير ٣ مراسيم رئاسية (٢٠١١/٢٨، ٢٠١١/٢٩، ٢٠١١/٣٠) لإعفاء وزراء تصريف الأعمال وتعيين وزراء ونواب وزراء وطنيين جدد (سودان تريبيون، ٢٠١١).
٢٠. مقابلة مع مصدر سري، جوبا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.
٢١. مناقشات مع بعض كبار ضباط الأمن، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٢٢. بيان أحد وزراء حكومة جنوب السودان (GoSS)، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١١.
٢٣. خطة تنمية جنوب السودان (SSDP) عرض عام، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. أنظر حكومة جنوب السودان (GoSS) (٢٠١١ب).
٢٤. مناقشات مع مستشارين دوليين، جوبا، أغسطس/آب-سبتمبر/أيلول ٢٠١١.
٢٥. من المحتمل أن يثير مصطلح «المشتركة» الإرباك لأنه قد يعني الفصل بين قوات الدفاع (مثلاً، البرية والجوية) التي تعمل معاً. وفي السياق الأمني، يُعتبر مصطلح «متعددة الأجهزة» أفضل، إذ يعني ضمناً عمليات منسقة بين قوات الشرطة والجيش وأجهزة الاستخبارات التي قد تشمل قوات نظامية أخرى، فضلاً عن الإدارات الوزارية الأخرى.
٢٦. كانت أولوية الشرطة أقل وضوحاً خلال احتفالات يوم الاستقلال عندما اضطلع الأمن القومي والحرس الرئاسي والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بالأدوار القيادية، وذلك في ظل تنسيق الرئاسة.
٢٧. يصف هذا القسم التطورات داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من نوفمبر/يناير/تشرين الثاني ٢٠١٠ حتى فبراير/شباط ٢٠١٢.
٢٨. مناقشات مع بعض كبار موظفي الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٢٩. انطلاقاً من الخبرة في العمل مع وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، غالباً ما لا تأخذ الإحصاءات المعلنة بعين الاعتبار العناصر المرضى أو المتغيبين، كما أنها تكون أحياناً غير صحيحة أو يكون هنالك ازدواجية في الاحتمال.
٣٠. «الإذن» هو مصطلح خاص بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) يُستخدم للدلالة على إجازة.
٣١. مناقشات مع بعض كبار الضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

٣٠. مناقشات مع بعض كبار الضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والمستشارين في الأمم المتحدة، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٣١. على سبيل المثال، تمّت تنحية اللواء بيتر قديت، الذي كان في السابق قائد الدفاع الجوي في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وعين نائب قائد شعبة في منطقة بعيداً عن قواته السابقة. وكان ذلك واحداً من الأسباب الرئيسية لانشقاقه عن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وإنشاء ميليشيا جيش تحرير جنوب السودان (SSLA).
٣٢. مناقشات مع بعض موظفي الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، أغسطس/ آب - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.
٣٣. أنظر راندز (٢٠١٠، ص. ٤٦).
٣٤. قبل الانفصال، كان يتم الدفع لأفراد الوحدات المشتركة المتكاملة (JIU) من موازنة خاصة تخضع لسيطرة الخرطوم.
٣٥. تشير التقارير إلى أن حجم الشعبتين التاسعة والعاشرية بلغ في يونيو/حزيران ٢٠١١ ما يقارب الـ ١٤,٠٠٠ و ٨,٠٠٠ على التوالي.
٣٦. تتهم الخرطوم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بالاستمرار في دعم حلفائه في الشعبتين التاسعة والعاشرية السابقتين في الصراع مع القوات المسلحة السودانية (SAF) في ولايتيهما ذات الصلة. ليس من الواضح متى أزيل أفراد هذه الوحدات من جداول المرتبات.
٣٧. مناقشات مع بعض موظفي الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٣٨. أنظر راندز (٢٠١٠، ص. ١٢).
٣٩. مناقشات مع بعض كبار الضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.
٤٠. مصادر سرية، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١٢.
٤١. تلقى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) عدداً كبيراً من شاحنات وصهاريج وقود من ماركة هينو (وهي شركة تابعة لشركة تويوتا موتور كوربوريشن) في أواخر العام ٢٠١١.
٤٢. أنظر لويس (٢٠٠٩).
٤٣. لقد هدفت عملية تحليل لاحقة للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أن تكون قوة بحجم ١٤٠,٠٠٠ عنصر بحلول العام ٢٠١٧.
٤٤. مناقشات مع مستشارين دوليين، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٤٥. أنظر مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١، أ).
٤٦. أنظر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (٢٠٠٧، ص. ١٠٧).
٤٧. مناقشات مع مستشارين دوليين، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١٢.
٤٨. إن إعادة التوطين هي عملية تستخدم من قبل الجيش البريطاني، وهي تشبه العديد من عناصر إعادة الإدماج الخاصة بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR). وهي تركز على التدريب المهني والتحصير للحياة المدنية، مع بقاء المبادرة ملكاً لوزارة الدفاع.
٤٩. المصطلحات العسكرية محددة ومشروحة في منشورات مثل «الجيش البريطاني» (١٩٩٦).
٥٠. قد يتم استدعاء الجيش البريطاني للمساعدة في الحفاظ على النظام العام والأمن عندما

تعجز الشرطة وحدها عن السيطرة على الوضع (كما هو الوضع الحالي في جنوب السودان). في المملكة المتحدة، يمنع مبدأ سيادة السلطات المدنية عادةً إدخال أي شكل من أشكال القوانين العسكرية في التعامل مع الصراع الأهلي. تظل القوة العسكرية خاضعة بشكل دائم للسلطة المدنية. قد يكون من الضروري وضع تشريع خاص أو إعلان حالة الطوارئ من أجل تزويد قوات الأمن بالصلاحيات اللازمة. وهذا ما يُعرف بالمعونة العسكرية للسلطة المدنية.

٥١. تقديرات قام بها بعض كبار ضباط الشرطة أثناء وضع الخطط الأمنية للانتخابات في جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٠.
٥٢. مناقشات مع ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وجهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٥٣. مناقشات مع كبار الضباط في جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٥٤. مناقشات مع مستشارين دوليين، جوبا، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.
٥٥. مناقشات مع كبار الضباط في جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)، جوبا، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.
٥٦. مناقشات مع مستشارين دوليين، جوبا، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.
٥٧. يُستخدم المختصر CID عادةً للدلالة على شعبية التحقيقات الجنائية. غير أن جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS) يستخدمه للدلالة على «شعبة الاستخبارات الجنائية». لا يبدو حالياً أن شعبية الاستخبارات الجنائية تقوم بجمع معلومات استخباراتية جنائية مفيدة أو تقوم بأي شيء أكثر من مجرد تحقيقات سطحية.
٥٨. غالباً ما يتم خلطه مع «الفرع الخاص» الذي كان جزءاً من جهاز الأمن والمخابرات الوطنية (NISS) في الخرطوم وإنما كان قائماً أيضاً في الجنوب أثناء فترة اتفاق السلام الشامل (CPA).
٥٩. وثيقة سرية، تمّت معاينتها في جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٦٠. مناقشات مع بعض كبار ضباط الشرطة والمستشارين الدوليين، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٦١. مناقشات مع كبار المسؤولين الحكوميين، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٦٢. لقد تم تعيين عدد من العناصر الأكثر ثقافة والمتحدثين باللغة الإنجليزية في قوة الإنقاذ.
٦٣. مناقشات مع كبار الضباط في جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٦٤. مقابلة مع موظفين دوليين معنيين ببناء طريق جوبا-نمولي، جوبا، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.
٦٥. مناقشات مع مستشارين دوليين، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٦٦. مناقشات مع مستشارين دوليين، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٦٧. مناقشات مع كبار الضباط في جهاز شرطة جنوب السودان (SSPS)، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٦٨. مقابلة مع مصدر سري، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

٦٩. مناقشات مع مستشارين دوليين، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٧٠. مناقشات مع مستشارين دوليين وبعض كبار الضباط في مصلحة السجون، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٧١. لقد تمت صياغة موازنة العام ٢٠١٢ ولكنها لا تزال تنتظر موافقة الحكومة. لذا، فلم يتم بعد صرف النفقات من العام ٢٠١١ وتلك المدرجة في موازنة العام ٢٠١٢.
٧٢. أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٢، أ، ص. ٤).
٧٣. مقابلة مع أحد كبار مستشارين الأمم المتحدة في مجال إصلاح القطاع الأمني، جوبا، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.
٧٤. مناقشات مع مستشارين دوليين، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١٢. هذه الأرقام هي تقديرات غير أن المستشارين متفقون على أن نحو ٥,٠٠٠ فرد هم أكثر من كافين لمصلحة الحياة البرية في جنوب السودان (SSWS).
٧٥. رداً على الهجوم الذي شنته قبيلة مورلي على دوك باديت في أواخر يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، قام مفوض المقاطعة بجمع أكبر عدد ممكن من عناصر قوات الأمن لتوفير الحماية للمجتمع المحلي. وكان عناصر مصلحتي السجون والحياة البرية من الأفراد البارزين.
٧٦. في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، رفع الرئيس باراك أوباما الحظر على المواد والخدمات الدفاعية الذي كان مفروضاً على جنوب السودان ولكن مسؤولي وزارة الخارجية أعلنوا أن الولايات المتحدة لا تمتلك خططاً فورية للموافقة على نقل أي معدات قاتلة (البيت الأبيض، ٢٠١٢).

قائمة المراجع

- Arnold, Matthew and Chris Alden. 2007. 'This Gun is Our Food: Demilitarizing the White Army Militias of South Sudan.' NUPI Working Paper No. 722. Oslo: Norwegian Institute of International Affairs (NUPI).
- British Army. 1996. 'Design for Military Operations: The British Military Doctrine.' D/ CGs/50 / 8. Army Code No. 71451.
- GoS (Government of Sudan). 1982. Wildlife Information Booklet. Ministry of Wildlife Conservation and Tourism, Department of Wildlife Management, Southern Region.
- GoSS (Government of South Sudan). 2008. SPLA White Paper on Defence. Juba: Ministry of Legal Affairs and Constitutional Development. June.
- . 2008a. 'Planning for the Development of Alternatives to Imprisonment and Promoting Early Releases of Prisoners.' Southern Sudan Prisons Service Bulletin. Issue No. 1. July.
- . 2009a. Penal Code Act. 2008. Southern Sudan Gazette (supplement), Vol. 1, No. 1. 10 February <http://www.mpil.de/shared/data/pdf/ss_penal_code_act_2008.pdf>
- . 2009b. Code of Criminal Procedure Act. 2008. Southern Sudan Gazette (supplement), Vol. 1, No. 1. 10 February. <http://www.mpil.de/shared/data/pdf/ss_code_of_criminal_procedure_act_2008.pdf>
- . 2009c. Police Service Act. Southern Sudan Gazette (supplement), Vol. 1, No. 1. 6 April.
- . 2011a. Approved Budget 2011. Juba: Ministry of Finance and Economic Planning. March.
- . 2011b. South Sudan Development Plan 2011–2013. Juba: Ministry of Finance and Economic Planning. August.
- Kiszely, John. 2005. 'Thinking about the Operational Level.' RUSI Journal, Vol. 150, No. 6, December.
- Lewis, Mike. 2009. Skirting the Law: Post-CPA Arms Flows to Sudan. HSBA Working Paper No. 18. Geneva: Small Arms Survey. September.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. 2007. OECD DAC Handbook on Security System Reform. OECD Publishing.
- Peterson, Marilyn. 2005. Intelligence-Led Policing; The New Intelligence Architecture. NCJ 210681. US Department of Justice, Office of Justice Programs. September.
- Rands, Richard. 2010. In Need of Review: SPLA Transformation in 2006–10 and Beyond. HSBA Working Paper No. 23. Geneva: Small Arms Survey. November.
- and Matthew LeRiche. 2012. Security responses in Jonglei State in the aftermath of inter-ethnic violence. London: Saferworld. February.

- Small Arms Survey. 2011a. DDR in South Sudan. Geneva: Small Arms Survey. 20 September.
- . 2011b. Fighting for spoils: Armed insurgencies in Greater Upper Nile. HSBA Issue Brief No. 18. Geneva: Small Arms Survey. November.
- . 2012a. Reaching for the gun: arms flows and holdings in South Sudan. HSBA Issue Brief No. 19. Geneva: Small Arms Survey. April.
- . 2012b. The Crisis in Abyei. Geneva: Small Arms Survey. Updated June.
- Sudan Tribune. 2011. 'Kiir forms first cabinet of the independent South Sudan.' 27 August.
- UNMIS (United Nations Mission in Sudan). 2011. Southern Sudan Justice and Security Sectors Interim Review. UNMIS. January.
- White House. 2012. Presidential Memorandum—Presidential Determination on the Eligibility of South Sudan to Receive Defense Articles and Defense Services. 6 January.
- Wulf, Herbert. 2004. Security sector reform in developing and transitional countries. Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management.
- Young, John. 2006. The SSDF in the Wake of the Juba Declaration. HSBA Working Paper No. 1. Geneva: Small Arms Survey. November.

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية بجنيف سويسرا. يحظى المشروع، الذي تأسس العام ١٩٩٩، بدعم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية، وبمساهمات من حكومات أستراليا، وبلجيكا، وكندا، والدانمرك، وفنلندا، وألمانيا، وهولندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويعبر المشروع عن امتنانه للدعم الذي تلقاه في الماضي من حكومات فرنسا، ونيوزيلندا وإسبانيا. كما يود الإعراب عن شكره للمساعدة المالية التي تلقاها على مدى السنوات من مؤسسات ووكالات تابعة للأمم المتحدة.

وتتمثل أهداف مشروع الأسلحة الصغيرة في ما يلي: أن يكون المصدر الرئيسي للمعلومات الحيادية والمتوفرة للعموم عن جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون مصدراً مرجعياً للحكومات وصنّاع السياسات والباحثين والناشطين فيما يخص المعلومات والبحوث ذات الصلة بقضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون راصداً مستقلاً لمبادرات السياسات الوطنية والدولية وغير الحكومية ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون منفذاً للبحوث ذات الصلة بالسياسات بشأن قضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن منتدى تبادل المعلومات؛ أن يعمم أفضل الممارسات والمبادرات التي تتعاطى مع قضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويرعى المشروع إجراء البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات المتلفة بالبلدان والمناطق المتضررة، على نحو خاص. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات الإنمائية والعلوم الاجتماعية وعلم الجريمة. ويتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة والمنظمات غير الحكومية وحكومات أكثر من ٥٠ بلداً.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland
تلفون: +41 22 908 5777
فاكس: +41 22 732 2738
البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA) هو مشروع بحثي يمتد على عدة سنوات، يديره مسح الأسلحة الصغيرة. لقد تمّ تطوير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان/جنوب السودان بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومجموعة واسعة من الشركاء الدوليين والسودانيين. ومن خلال إصدار ونشر البحوث التجريبية، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية إلى الحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والخطط التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية، وإصلاح القطاع الأمني والتدخلات الموجهة للسيطرة على التسلح في أنحاء السودان وجنوب السودان. كما يقدم المشروع إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة حالات انعدام الأمن.

صممت أوراق العمل الصادرة عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لتقديم تحليلات معمقة لمسائل تتصل بالأمن في السودان وجنوب السودان وعلى طول حدودهما. كما يصدر عن المشروع تقارير مختصرة باسم تقارير السودان تلقي الضوء على معلومات أساسية بشكل دوري لمواكبة آخر المستجدات وينسق سهل للقارئ. وهاتان السلسلتان متوفرتان باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurvey.org/sudan. كما ينشر المشروع تقارير «حقائق وأرقام» شهرية حول قضايا أمنية رئيسية على الموقع www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures.php.

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري دعماً مالياً مباشراً من وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الشؤون الخارجية الدانماركية ووزارة الخارجية النرويجية، فضلاً عن معهد الولايات المتحدة للسلام. وهو قد تلقى أيضاً في السابق دعماً من صندوق السلام العالمي والأمن التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية، ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية، ومن لدى المملكة المتحدة لمنع الصراع في العالم التابع للحكومة البريطانية. كما تلقى المشروع دعماً إضافياً في السابق من قبل المجموعة الدانماركية لإزالة الألغام والصندوق الوطني للديمقراطية.

للمزيد من المعلومات اتصل ب: جونا ليف
مدير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

البريد الإلكتروني: jonah.leff@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurveysudan.org

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦

تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦

المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ (الإصدار الثاني)، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ – فبراير/شباط ٢٠٠٧

دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦

لا حوار ولا تعهدات: أخطار الأجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧

اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٧

عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، يوليو/تموز ٢٠٠٧

الأسلحة والنفط ودارفور: تطوّر العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧

الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، فبراير/شباط ٢٠٠٨

تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، مارس/أذار ٢٠٠٨

لا «مشاركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة (JIUs) ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، مايو/أيار ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، أغسطس/آب ٢٠٠٨
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو/أيار ٢٠٠٩
تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان (GOSS) الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، أبريل/نيسان ٢٠١٠
أعراض وأسباب: انعدام الأمن والتخلف التنموي في الاستوائية

العدد ١٧، مايو/أيار ٢٠١١
الإخفاقات والفرص: إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

العدد ١٨، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١
الاحتتال على الغنائم: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

العدد ١٩، أبريل/نيسان ٢٠١٢
السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان

أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
قوات الدفاع عن جنوب السودان عشية إعلان جوبا بقلم جون يونغ

العدد ٢، فبراير/شباط ٢٠٠٧

العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد ٣، مايو/أيار ٢٠٠٧

جبهة الشروق والكفاح ضد التهميش
بقلم جون يونغ

العدد ٤، مايو/أيار ٢٠٠٧

حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان
بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥، يونيو/حزيران ٢٠٠٧

الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
بقلم جون يونغ

العدد ٦، يوليو/تموز ٢٠٠٧

انقسموا هزموا: تشردم المجموعات المتمردة في دارفور
بقلم فكتور تائر وجيروم توبيانا

العدد ٧، يوليو/تموز ٢٠٠٧

توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب
بقلم جون يونغ

العدد ٨، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧

جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧

المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
بقلم جون يونغ

العدد ١٠، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧

ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
بقلم ياغو سالمون

العدد ١١، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: قضية جونقلي
بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢، أبريل/ نيسان ٢٠٠٨
حرب تشاد - السودان بالوكالة و«دارفور» تشاد: الخيال والحقيقة
بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣، يونيو/ حزيران ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤، يوليو/ تموز ٢٠٠٨
قياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا
الشمالية
بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥، سبتمبر/ ايلول ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور
بقلم كليا كاهن

العدد ١٦، يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨
بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧، يونيو/حزيران ٢٠٠٩
ما بعد «الجنجويد»: فهم ميليشيات دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم مايك لويس

العدد ١٩، يناير/كانون الثاني ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، إبريل/نيسان ٢٠١٠
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان
بقلم كلير ماكفوي وأميل ليبرن

العدد ٢١، يونيو/حزيران ٢٠١٠
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة إدماج جنوب السودان
بقلم جولي برثفيلد

العدد ٢٢، أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٠
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٣، نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٠
الحاجة إلى المراجعة:
مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، وما بعد ذلك
بقلم ريتشارد راندر

العدد ٢٤، فبراير/شباط ٢٠١١
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان:
إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟
بقلم راين نيكولز

العدد ٢٥، مارس/ آذار ٢٠١١
نيد المتمردین:
الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان
بقلم جيروم توبيانا

العدد ٢٦، يونيو/حزيران ٢٠١١
خلق الوقائع على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي
بقلم جوشوا كريس

إصدارات أخرى لمسح الأسلحة الصغيرة

إصدارات غير دورية

1. *Re-Armament in Sierra Leone: One Year after the Lomé Peace Agreement*, by Eric Berman, December 2000
2. *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes*, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia*, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency*, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America*, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia*, by Spyros Demetriou, November 2002
7. *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons*, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. *Small Arms in the Pacific*, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. *Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen*, by Derek B. Miller, May 2003
10. *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation*, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka*, by Chris Smith, October 2003
12. *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as *Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004) Rands In Need of Review 63
13. *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe*, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
14. *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration*, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities*, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4

16. *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe*, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges*, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
18. *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand*, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
19. *A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004*, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective*, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, 2-8288-0090-3
21. *Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region*, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6
22. *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District*, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9
23. *Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions*, by Dennis Rogers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7
24. *Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications*, by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2-940415-35-9 (also available in French)
25. *Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers, 2001–08*, by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2
26. *Confronting the Don: The Political Economy of Gang Violence in Jamaica*, by Glaister Leslie, November 2010, ISBN 978-2-940415-38-0 64 Small Arms Survey HSBA Working Paper 23
27. *Safer Stockpiles: Practitioners' Experiences with Physical Security and Stockpile Management (PSSM) Assistance Programmes*, edited by Benjamin King, April 2011, ISBN 978-2-940415-54-0
28. *Analysis of National Reports: Implementation of the UN Programme of Action on Small Arms and the International Tracing Instrument in 2009–10*, by Sarah Parker, May 2011, ISBN 978-2-940415-55-7
29. *Blue Skies and Dark Clouds: Kazakhstan and Small Arms*, by Nicolas Florquin, Dauren Aben, and Takhmina Karimova, May 2012, ISBN 978-2-9700771-5-2

1. *Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons*, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001
2. *Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo*, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002
3. *Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo*, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. *A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia*, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3
5. *Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands*, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8
6. *La République Centrafricaine: une étude de cas sur les armes légères et les conflits*, by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3
7. *Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi: après la paix, le défi du désarmement civil)*, by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB, in English and French, ISBN 2-8288-0080-6
8. *Quoi de neuf sur le front congolais? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo*, par Robert Muggah et Ryan Nichols, publié avec le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD)–République du Congo, décembre 2007, ISBN 2-8288-0089-X
9. *Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims* by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Rands In Need of Review 65 Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0
10. *Firearm-related Violence in Mozambique*, a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4
11. *Small Arms Production in Brazil: Production, Trade, and Holdings*, by Pablo Dreyfus, Benjamin Lessing, Marcelo de Sousa Nascimento, and Jlio Cesar Purcena, a joint publication with Viva Rio and ISER, September 2010, ISBN 978-2-940415-40-3
12. *Timor-Leste Armed Violence Assessment: Final Report*, edited by Robert Muggah and Emile LeBrun, October 2010, ISBN 978-2-940415-43-4

13. *Significant Surpluses: Weapons and Ammunition Stockpiles in South-east Europe*, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, December 2011, ISBN 978-2-9700771-2-1
14. *Enquête nationale sur les armes légères et de petit calibre en Côte d'Ivoire: les défis du contrôle des armes et de la lutte contre la violence armée avant la crise post-électorale*, by Savannah de Tessières, a joint publication of the UNDP, the Commission Nationale de Lutte contre la Prolifération et la Circulation Illicite des Armes Légères et de Petit Calibre, Côte d'Ivoire, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978-2-9700771-6-9
15. *Capabilities and Capacities: A Survey of South-east Europe's Demilitarization Infrastructure*, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978-2-9700771-7-6

- Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region*, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6
- Armés mais désœuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO*, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9
- Targeting Ammunition: A Primer*, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5
- No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa*, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0
- Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide*, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X
- Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition*, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0
- The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox*, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9
- Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War*, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5
- L'insécurité est une autre guerre: Analyse de la violence armée au Burundi*, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, April 2009, ISBN 978-2-940415-12-0
- Insecurity Is Also a War: An Assessment of Armed Violence in Burundi*, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Secretariat, October 2009, ISBN 978-2-940415-20-5
- The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament*, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8
- Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines*, edited by Diana Rodriguez, co-published with the South-South Network for Non-State Armed Group Engagement, April 2010, ISBN 978-2-940415-29-8

